الرؤية والرسالة والهدف

الرؤية (Vision) :

الريادة في مجال نشر البحوث العلمية ، والسعي للوصول لتصنيف عالٍ متقدم بين المجلات العلمية المحكمة ، وأن تكون مجلتنا نبراساً للعلم والمعرفة ، وواجهة علمية وثقافية مشرقة لكليتنا الموقرة ورمزاً خلاقاً يجمع بين الأصالة والحداثة.

الرسالة (Mission) :

إثراء الحركة العلمية بأجود أنواع البحوث والدراسات المتخصصة والتربوية ، التي تربط بين الأصالة والحداثة ضمن اطار حضاري بناء ، باستثارة همم الباحثين وتنمية قدراتهم في النشر العلمي الأصيل وباللغتين العربية والإنكليزية ، وبما يُسهم حتماً في إيصال الفكر الوطني / التربوي لكل شعوب العالم . وإتاحة الفرصة للباحثين لتقديم الصورة الحقيقية الناصعة لدور المرأة في المجتمع الإنساني ككل وفي بلدنا العراق بشكل خاص.

الأهداف (Aims) :

تسعى مجلتنا إلى تحقيق الأهداف الآتية :

١.تنشيط البحث العلمي التخصصي في العلوم الإنسانية والمجالات التربوية وقضايا المرأة .

٢.تشجيع البحوث والدراسات والأنشطة العلمية التي تربط الأصالة بالحداثة وصولاً إلى تنمية الاعتزاز بماضينا الجميل والاختيار الواعي لما في الحداثة من توجيهات ينتفع منها الجيل الجديد .

٣. التواصل العلمي والبحثي الهادف مع المراكز العلمية ، والعلماء والباحثين لإبراز دور المرأة في المجتمع علمياً وتربوياً ، وإبراز نشاطاتها البناءة في مجال التخصص والتعليم .

٤.تسليط الضوء والاهتمام عما وصلت إليه المرأة لعراقية من رقي ومساهمة فاعلة في التنمية المستدامة لمجتمعنا الطيب .

٥.تنمية الوعي التربوي لدى الجيل الجديد من خلال استعراض الأفكار والأنشطة التربوية والتعليمية التي تساهم في انماء روح الاحترام للأصالة والانتقاء الواعي للحداثة.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ الرَّحْمَٰنُ ﴿١﴾ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ﴿٢﴾ خَلَقَ
الْإِنسَانَ ﴿٣﴾ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴾

سورة الرحمن: الآيات ١ - ٤

مجلة كلية التربية للبنات

مجلة علمية محكمة

دورية فصلية

تصدر عن كلية التربية للبنات

Iraqia University

Journal of the College of Education for Women: A Peer-Reviewed Academic Journal

جـهة الإصدار: كلية التربية للبنات / الجامعة العراقية اختصاص الـمجلة: العلوم الإنسانية والتربوية

ISSN 2708-1354 (Print)

ISSN 2708-1362 (Electronic)

رقم الاعتـماد في دار الكتب والوثائق العراقية 2138 لسنة 2016م نوع الإصدار: (فصلي) كل ثلاثة أشهر.

نطاق التوزيع: داخل العراق البريد الإلكتروني:-

wom.mag.uni@aliraqia.edu.iq

هاتف سكرتارية التحرير: 07747936814 (الهاتف الأرضي) داخلي: (2028)

مجلة كلية التربية للبنات – الجامعة العراقية ، المجلات الأكاديمية المحكمة:

https://www.iasj.net/iasj/journal/349/issues

- **حقوق النشر محفوظة.**
- **الحقوق محفوظة للمجلة.**
- **الحقوق محفوظة للباحث من تاريخ تسليم البحث إلا في حالة تنازله الخطي.**

ما ينشر في المجلة من بحوث ووجهات نظر تعبر عن أصحابها

ولا تعبر بالضرورة عن آراء هيئة التحرير أو وجهة نظر الكلية.

التعريف:

مجلة علمية دورية محكمة فصلية تصدر عن كلية التربية للبنات الجامعة العراقية تعنى بنشر البحوث في المجالات الإنسانية والتربوية

تحمل الرقم الدولي:

ISSN (print): 2708 - 1354 ISSN (online): 2708 - 1362

مجلة معتمدة في دار الكتب والوثائق العراقية بالرقم: (2138) لسنة 2016م

وتقوم بنشر البحوث العلمية القيمة والأصيلة

في مجالات العلوم الإنسانية المختلفة باللغتين العربية والإنجليزية.

دعـــوة:

ترحب هيئة تحرير المجلة بإســـهامات الباحثين، وأصـــحاب الأقلام من الكتاب والمثقفين في أقســـام الفكر الإســـلامي، والعلوم الإنســـانية، والاجتماعية، والتعليمية والتربوية، وكل ما لـه صـــلة بشـــؤون المرأة والمجتمع، وقضـــايا الإنماء التربوي والتعليمي، والبرامج التطويرية المعاصـــرة على وجه العموم ، على وفق قواعد النشـر المعتمدة من هيئة تحرير المجلة ، على وفق تعليمات وضـوابط النشـر في الـــمجلات العلمية الصادرة من دائرة البحث والتطوير في وزارة التعليم والبحث العلمي الموقرة.

أولاً : رئيس هيئة التحرير:

الأستاذ الدكتور

ورقاء مقداد حيدر / قسم الشريعة / الفقه المقارن

ثانياً : مدير التحرير:

الأستاذ الدكتور

أحمد عبد الجبار فاضل/ اللغة العربية / البلاغة والنقد/ قسم اللغة العربية

ثالثاً : أعضاء هيئة التحرير:

١.	أ.د. مولود عويمر: تخصص: التاريخ / جامعة الجزائر / كلية العلوم الإنسانية	عضواً خارجياً.
٢.	أ.د. إبراهيم عبد الرحيم أحمد ربابعة: تخصص: أصول فقه / جامعة الوصل / كلية الدراسات الإسلامية/ الإمارات العربية .	عضواً خارجياً
٣.	أ.د. عبد الملك بو منجل: تخصص: اللغة العربية/ النقد الأدبي/جامعة سطيف ٢ ، الجزائر/ كلية الآداب واللغات .	عضواً خارجياً.
٤.	أ..م.د نجاة موسى الفيتوري : تخصص: تربية وعلم نفس/علم نفس تعليمي/ الجامعة الأسمرية الإسلامية / كلية التربية / ليبيا .	عضواً خارجياً
٥.	أ.م.د نجاح عبدالله احمد البياع : تخصص: الدراسات الإسلامية / الدعوة والثقافة الإسلامية/ جامعة الأزهر / كلية أصول الدين / مصر .	عضواً خارجياً
٦.	أ.د. سوسن صالح عبدالله سرية : تخصص: اللغة الإنكليزية/الترجمة.	عضواً ومدققاً للغة الإنكليزية

٧.	أ.د. بشرى غازي علوان : تخصص: اللغة العربية /اللغة .	عضواً
٨.	أ.د نهلة عاشور منسي : تخصص: فلسفة إسلامية / الفقه الإسلامي .	عضواً
٩.	أ.د. محمود دهام نايف : تخصص: أصول الدين / الحديث النبوي .	عضواً
١٠.	أ.د. ليث خليل خلف :تخصص: تاريخ / التاريخ القديم .	عضواً
١١.	أ.م.د وصال كاظم حسين : تخصص: اللغة العربية / البلاغة والأدب.	عضواً
١٢.	أ.م.د أسيل عبد الحميد عبد الجبار : تخصص: علم النفس التربوي.	عضواً
١٣.	أ.م.د جنان عبدالله شفيق : تخصص: اللغة الإنكليزية / الأدب .	عضوا
١٤.	أ.م.د ذكرى فاضل محل : تخصص: طرائق التدريس / التاريخ .	عضواً
١٥.	م.د سماح ثائر خيري : تخصص: رياض أطفال .	عضواً
١٦.	أ.د يونس يحيى عبدالله : تخصص: اللغة العربية / اللسانيات النصية.	عضواً ومدققاً لغوياً.
١٧.	أ.م.د. سيناء أحمد جار الله : تخصص: دراسات مالية / إدارة مالية .	عضواً ومحاسباً مالياً

رابعاً : موظفو المجلة

١. م.م. مروة مرزة حمزة / تخصص : تاريخ / مسؤولة وحدة المجلة .

٢. براء إبراهيم سالم / سكرتيرة المجلة .

ضوابط النشر في المجلة

١. تتخصص المجلة بنشر الحوث العلمية القيمة والأصيلة في المجالات الإنسانية، والتي لم يسبق نشرها أو تقديمها إلى أي جهة أخرى (بتعهد خطي من صاحب البحث) ضمن المحاور المشار إليها في التعريف أعلاه ،شرط الالتزام بمنهجية البحث العلمي وخطوات المتعارف عليها محلياً وعالمياً، وتقبل البحوث بإحدى اللغتين العربية أو الإنجليزية بنسبة محددة.

٢. تخضع البحوث المرسلة إلى المجلة جميعها لفحص أولي من هيئة التحرير لتقرير مناسبتها لتخصص المجلة، ثم لبيان أهليتها للتحكيم، ويحق لهيئة التحرير أن تعتذر عن قبول البحث بالكامل، أو تشترط على الباحث تعديله بما يتناسب وسياسة المجلة قبل إرسال إلى المحكمين.

٣. ضرورة تحقق السلامة اللغوية مع مراعاة علامات الترقيم، ومتانة الأسلوب ووضوح الفكرة علل أن يكون الباحث مسؤولًا عن السلامة اللغوية للبحث المقدم باللغتين العربية والإنجليزية.

٤. ترسل البحوث المقبولة للتحكيم العلمي السري إلى خبراء من ذوي الاختصاص قبل نشرها، للتأكد من الرصانة العلمية والموضوعية والجدة والتوثيق على وفق استمارة معتمدة ولا تلتزم هيئة التحرير بالكشف عن أسماء محكميها، وترفض البحوث المتضمنة في خلالها إشارات تكشف عن هوية الباحث.

٥. لضمان السرية الكاملة لعملية التحكيم تكون المعلومات الخاصة بهوية الباحث أو الباحثين في الصفحة الأولى من البحث فحسب.

٦. يلتزم الباحث بإجراء التعديلات الجوهرية المقترحة من المحكمين للبحث.

٧. يحق لهيئة تحرير المجلة رفض البحث واتخاذ القرار وعدم التعامل مع الباحث مستقبلاً عند اكتشافها ما يتنافى والأمانة العلمية المطلوبة بعد التثبت من ذلك.

٨. تنتقل حقوق طبع البحث ونشره إلى المجلة عند إخطار صاحب البحث بقبول للنشر، ولا يجوز النقل أي عن البحث إلا بالإشارة إلى مجلتنا، ولا يجوز لصاحب البحث أو لأي جهة أخرى إعادة نشره في كتاب أو صحيفة أو دورية إلا بعد أن يحصل على موافقة خطية من رئيس التحرير.

٩. لا تدفع مكافأة للباحثين عن البحوث المحكمة التي تقبل للنشر في المجلة وتقدم رئاسة هيئة التحرير مكافأة خاصة للمحكمين.

١٠. تعتمد المجلة آلية التوثيق المتنوعة فتقبل البحوث بآلية التوثيق بالهوامش سواء أكان في نفس الصحيفة ، أم في نهاية البحث، كما تقبل البحوث بآلية التوثيق في المتن بالطريقة المتعارف عليها عالمياً بـ APA.

١١. تقبل المجلة كذلك البحوث الميدانية أو المعملية ،شرط أن يورد الباحث مقدمة يبين فيها طبيعة البحث ومدى الحاجة إليه ، ومن ثم يحدد مشكلة البحث في هيئة مسائلات أو فرضيات، ويعرف المفاهيم والمصطلحات، ويقدم ،عندها قسماً خاصاً بالإجراءات يتناول فيه خطة البحث ومجتمع والعينات والأدوات ، فضلا عن قسم خاص بالنتائج ومناقشتها، ويورد أخيراً قائمة المراجع.

١٢. لا يجوز نشر أكثر من بحث للباحث في العدد الواحد من المجلة سواء أكان بحث منفرداً أم مشتركاً مع باحث آخر.

١٣. يزود صاحب البحث- عند نشره- بنسخة واحدة مستلة مختومة من البحث المنشور في العدد.

١٤. تحتفظ هيئة التحرير بحقها في أولوية النشر في كل ما يرد إليها من مطبوعات، تأخذ بنظر الاعتبار توازن المجلة، والأسبقية في تسليم البحث معدلاً بعد التقويم، واعتبارات أخرى، ويخضع ترتيب البحوث في العدد الواحد للمعايير الفنية المعتمدة في خطة التحرير.

١٥. البحوث المنشورة في المجلة تعبر عن آراء أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي هيئة التحرير أو رأي الكلية.

١٦. جميع المراسلات المتعلقة بالمجلة كافة تكون باسم رئيس التحرير، أو مدير التحرير عبر العنوان البريدي wom.Mag.uni@aliraqia.edu.iq: ، أو رقم هاتف المجلة.

١٧. أخيرا تؤكد هيئة التحرير على ضرورة الالتزام بالبحث الموضوعي الحر والهادئ والبعيد عن كل أشكال التهجم أو المساس بالرموز والشخصيات، وتنأى عن نشر الموضوعات التي تمس المقدسات، أو تلك التي تدعو إلى العصبيات الفئوية والطائفية، وكل ما يوجب الفرقة ويهدد السلم المجتمعي.

دليل المؤلف

Author Guidelines

١. يقدم الباحث طلب خطي (استمارة رقم 1 المرفقة) مختوم بالختم الرسمي لجهة الانتساب .

٢. يقدم الباحث ثلاث نسخ ورقية مطبوعة مكبوسة على ورق(A4) وعلى وجه واحد، وتكون إعدادات حواشي الصفحة 2.5 سم من كل جانب بخط(Simplified Arabic)بحجم 14 للمتن و 12 للهامش، و16 غامق للعنوان الرئيسي و 15 غامق للعنوان الفرعي. واذا كان البحث باللغة الإنجليزية فيكون بخط(Times New Roman) .

٣. لا يزيد البحث عن خمس وعشرين صفحة ، ويكون من ضمنها المراجع والحواشي والجداول والأشكال والملاحق. ويتحمل الباحث ما قيمته ثلاثة آلاف دينار عن كل صحيفة زائدة.

٤. يوقع الباحث التعهد الخاص بكون البحث لم يسبق نشره، ولم يقدم للنشر إلى جهات أخرى، ولن يقدم للنشر في الوقت نفسه حتى انتهاء إجراءات التحكيم (استمارة رقم 2).

٥. يلتزم الباحث بتقديم نسخة من كتاب الاستلال الإلكتروني للبحث وبخلافه يتعذر النشر.

٦. يتعهد الباحث بجلب نسخة إلكترونية من البحث على قرص حاسوب (CD) بعد إجراء جميع التعديلات المطلوبة وقبول البحث للنشر في المجلة.

٧. يرفق مع البحث خلاصة دقيقة باللغتين العربية والإنجليزية على ألا تزيد على صحيفتين مع السيرة الذاتية.

٨. يسدد الباحث أجور النشر والخبراء بحسب مقدارها بكل لقب علمي على وفق المنصوص عليه في الكتب الرسمية ، ويتم تسليم الأجور إلى الجهة الرسمية في القسم المالي للكلية بوصولات رسمية تحفظ حق الباحث وإدارة المجلة ، ولا تسترد الأجور في حالة رفض رئيس التحرير أو المقيمين للبحث المقدم لأسباب علمية أو لسلامة الفكرية أو غيرها.

٩. يستلم الباحث إيصالا خطيا بتاريخ تسليم البحث. ثم يُعلم بالإجراءات التي تمت.

١٠. إذا استخدم الباحث واحدة من أدوات البحث في الاختبارات أو جمع البيانات فعليه أن يقدم نسخة كاملة من تلك الأداة اذا لم تنشر في صلب البحث أو ملاحق .

١١. تلتزم المجلة بإرسال البحث إلى مقومين بخطاب تأليف، استمارة رقم 3 المرفقة ، على أن يتم تقويم البحث في مدة أقصاها ١٠ أيام، وبخلافهِ يقدم الخبير اعتذاره في أسبوع، وعندما يكون التقويم العلمي إيجابياً باتفاق اثنين من المقومين يحال البحث إلى المقوم اللغوي لتدقيقه لغوياً.

دليل المقوم Reviewer Guidelines

أدناه الشروط والمتطلبات الواجب مراعاتها من قبل المقوم للبحوث المرسلة:

١. يقوم البحث على وفق استمارة معتمدة للتقويم (استمارة رقم 4) تتضمن الآتي:

أ- فقرة تتعلق بموضوع البحث هل سبقت دراسته من قبل بحسب علمكم؟ وهل يوجد اقتباس حرفي؟ (الإشارة إلى الاقتباس إن وجد) أو استلال مع تحديد مكان الاستلال.

ب - جدول تقويمي فني تفصيلي يعبر عنه بـ (24) فقرة محددة صيغت على وفق مقياس ليكرت الثلاثي: جيد (3)، مقبول :(2)، ضعيف:(1) ويقوم الخبير بالتأشير على اختيار واحد منها تبعاً لقناعته بمحتوى الفقرة وعدم ترك أي فقرة بدون إجابة.

ت - مكان محدد لملاحظات الخبير الخاصة بتفاصيل البحث، أو بأساسيات العامة (علمية أو منهجية) كي يستفيد منها الباحث.

ث - خلاصة التقويم المتعلقة بصلاحية النشر على وفق ثلاث خيارات (صالح للنشر أو صالح بعد إجراء التعديلات، أو غير صالح للنشر) على وفق المعايير المحددة في الاستمارة.

ج - مكان محدد لتثبيت مسوغات عدم الصلاحية للنشر إذا حكم بذلك.

٢. على المقوم التأكد من تطابق وتوافق عنوان الخلاصتين العربية والإنجليزية لغوياً.

٣. أن يبين المقوم هل أن الجداول والأشكال التخطيطية الموجودة واضحة ومعبرة.

٤. أن يبين المقوم هل أن الباحث اتبع الأسلوب الإحصائي الصحيح.

٥. أن يوضح المقوم هل أن مناقشة النتائج كانت كافية ومنطقية.

٦. على المقوم تحديد مدى استخدام الباحث المراجع العلمية.

٧. يمكن للمقوم أن يوضح بورقة منفصلة التعديلات الأساسية لغرض قبول البحث.

٨. توقيع الخبير على الاستمارة تمثل تعهداً خطياً بأنه قام بتقويم البحث علميا على وفق المعايير الموضوعية، وان البحث يستحق التقويم الحاصل عليه ومطلوب تسجيل اسمه على وفق ما مثبت في الاستمارة.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامـــــعة العراقية
كلية التربية للبنات

مجلة كلية التربية للبنات

مَجلة عِلمية مُحكمة

فصلية دورية

تصدر عن كلية التربية للبنات

تعنى بنشر البحوث في المجالات الإنسانية والتربوية

العدد الثالث والثلاثـــــون (٣٣) الجزء الثاني
الصادر بتاريخ: ٢٠٢٦\٦\١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

افتتاحيةُ العدد...

الحمــدُ للهِ ربِّ العــالمين ، والصــلاةُ والســلامُ علــى نبينّــا محمــدٍ ، وعلــى آلــهِ وصحبهِ تسليماً كثيراً...

أما بعدُ...

يولدُ عدد جديد من مجلة (كلية التربية للبنات / الجامعة العراقية) يحمل الرقم(33) ، الثالث والثلاثين ، بتأريخ 15/6/2026، يحوي بحوثاً متنوعة بين لغوية وأدبية وتربوية ونفسية وتاريخية واجتماعية ، وبحوث اللغة الإنكليزية ، ليكون العدد منهلاً للباحثين والدارسين والقراء عموماً ، يروي عطش المعرفة وحب العلم والتميز.

وفي هذا الإطار تؤكد إدارة المجلة حرصها على أن تكون البحوث المنتخبة في المجلة مثمرة للمجتمع والإنسان العراقيين ، وأن تلتزم بمبادئ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتعليماتها ، في نوعية الموضوعات التي تعالجها ، وإسهامها المباشر في تنمية المجتمع العراقي والارتقاء به في سلم العلم والمعرفة .

نسأل الله السداد والتوفيق للباحثين والقراء ، ونسأله تعالى السداد لنا في عمل تحرير المجلة ، وأن يكون العمل خالصاً لوجهه الكريم ، ويكون لبنة في البناء المعرفي والعلمي لكليتنا الرصينة ، وخطوة نحو التقدم والازدهار العلمي لعراقنا الحبيب ، ومن الله التوفيق ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

هيئة تحرير المجلة

صيف 2026/6/15

(ج ٢)

ت	اسم البحث	الباحث	الصفحة
١.	السماع عند ناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ) في كتابه تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد	وسن رياض نارس حاجم أ.د. هدى محمد صالح	١-٢٦
٢.	القراءات المتواترة التي انكرها الامام الطبري في سورة يونس والرد عليه	م.م الهام زيد عبيد أ . د . محمود دهام نايف	٢٧-٦٢
٣.	واقع استعمال تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تدريس القرآن الكريم والتربية الاسلامية للمرحلة الاعدادية من وجهة نظر مدرسي المادة	ميس سعود علي أ.م.د عبد الباسط عباس محمد	٦٣-٨٥
٤.	جماليات الصورة البيانية في كتاب خزانة الأدب وغاية الأرب لابن حجة الحموي (ت٨٣٧هـ)	رونق سامي مطلك محمد أ .د بان كاظم مكي	٨٦-١٠٨
٥.	الدلالة الصوتية والصرفية للجذرين (كتم) و (سرر) في العربية	تبارك أحمد علي هيل أ. م.د لمياء عبد الله عبد الحسين	١٠٩-١٢٩
٦.	الوسائل التعليمية وأثارها المبتغاة من الرحلات التعليمية في منهج القرآن الكريم والسنة النبوية	آية سمير داود أ. م.د. ليث حسن علوان	١٣٠-١٥٤
٧.	نهاية غرناطة وأرثها الحضاري (٦٣٥-٨٩٧هـ / ١٢٣٧-١٤٩٢م)	سرى فخري عبدالرزاق أ.د رياض احمد عبيد العاني	١٥٥-١٨٢
٨.	معاناة المرأة في المنجز القصصي لزيد الشهيد دراسة موضوعية	نور الهدى عمار قاسم جابر أ.د زينب عبد الأمير حسين	١٨٣-٢١٣
٩.	فاعلية أنموذج (4E x 2) في تحصيل طالبات الصف الخامس الإعدادي في مادة القرآن الكريم والتربية الإسلامية والإتجاه نحوها	هوازن حسين شحاذه الفراجي أ.د. حسام عبد الملك عبد الواحد العبدلي	٢١٤-٢٤٩
١٠.	أبنية الأفعال المزيدة ودلالتها في ديوان يحيى بن حكم الغزال (ت ٢٥٠هـ)	دينا عباس جمعة ا.د. خولة عبيد خلف	٢٥٠-٢٧١
١١.	"البنية الموضوعية والتنظيم التشريعي في سورة التوبة دراسة تحليلية"	رند رعد مهاوش أ.د. رائد يوسف جهاد	٢٧٢-٢٨٧
١٢.	أحكام خِطبة المعتدة ونكاحها في الآية ٢٣٥ من سورة البقرة: دراسة موازنة بين الكيا الهراسي وابن العربي في كتابيهما "أحكام القرآن"	رشا داود سلمان أ.د. رنا صميم صديق	٢٨٨-٣١٢

١٣.	شعرية العنونة في روايات راسم الحديثي	فردوس جاسم محمد كاظم أ.د. زينب عبد الأمير حسين	٣١٣-٣٢٩
١٤.	مكونات المجتمع في كتاب البلدان لليعقوبي (المتوفى بعد ٢٩٢هـ/٩٠٤م) دراسة تاريخية	براء عباس احمد حسن أ.د. ساجده محمد زكي	٣٣٠-٣٥٢
١٥.	ترجيحات الشيخ رشيد الموصلي في تفسيره (أولى ما قيل) إبراهيم أُنموذجًا	مريم إحسان فاضل أ.د سعد أحمد علوان	٣٥٣-٣٨٤
١٦.	منهج الشيخ رشيد الموصلي في الترجيح من خلال تفسير (أولى ما قيل)	مريم إحسان فاضل أ.د سعد أحمد علوان	٣٨٥-٤٠٣
١٧.	**Teaching Performance Development Through Reflective Practice**	هاجر مجيد رشيد سبع ا.د. شذى كاظم السعدي	٤٠٤-٤٢٦
١٨.	العلاقات البريطانية والفرنسية وأثرها على اليابان ١٨٦٤-١٨٦٦	غادة حسين موسى أ.د. شيماء فاضل مخيبر	٤٢٧-٤٥٠
١٩.	**Exploring the Dyslexic Indicators Among the Iraqi Secondary School Students: A Cross-sectional study**	رسل فاروق حسن ا.د. شيماء مهدي صالح	٤٥١-٤٧٠
٢٠.	بنية قصيدة الرثاء بين ابن حمديس (ت٥٢٧هـ) وأسامة بن منقذ (ت٥٨٤هـ) دراسة موازنة	أماني محمد خلف أ.د. صالح أحمد رشيد	٤٧١-٤٨٥
٢١.	عهد الميجي في اليابان عام ١٨٦٨ وأثره في الإصلاح والتحديث	عائشة محمد محمود أ.د. عصام عبد الغفور عبدالرزاق	٤٨٦-٥١١
٢٢.	الصمت الاختياري وعلاقته بالحماية الزائدة لدى أطفال الرياض	زهراء حسن علي أ.د.فؤاد علي فرحان	٥١٢-٥٤٠
٢٣.	منهج الإمام الآبادي (ت١٣٣٣هـ) في تناول الَمكيَّ والمدنيَّ في تفسيره الإكليل على مدارك التنزيل	كوثر خضير خلف ا.م د هدى عبد الخالق	٥٤١-٥٥٩
٢٤.	التشريعات الاجتماعية والاقتصادية وبناء الدولة العراقية	م.م هالة مناضل عباس أ.م.د فراس يوسف قنبر	٥٦٠-٥٧٦
٢٥.	المقاربات الشكليه للخزف العراقي و العالمي المعاصرين (دراسه مقارنه)	رسل عدنان اعبيد أ.م.د. احمد جعفر حسين	٥٧٧-٥٩٨

٢٦.	الفوائد المستنبطة من (اهدنا الصراط المستقيم)عند الإمام ابن جماعه (ت: ٧٣٣هـ)(عرض ودراسة)	نور أسعد محمد عداي أ.م.د. أحمد محمود أحمد الجبوري	٥٩٩-٦١٩
٢٧.	توحيد الله تعالى عند المتكلمين و اهل التصوف مع رأي الامام الهجويري في هذه المسألة (عرض و دراسة)	عائشة ثامر عبد الرحمن أ.د أحمد هاشم رحيم	٦٢٠-٦٣٩
٢٨.	اثر الصيام في تهذيب النفس وبناء الشخصية في القران والسنة	اسراء غانم عبود أ.م.د. ازهار يحيى قاسم	٦٤٠-٦٧٣
٢٩.	"فاعلية استراتيجية ٥٥٥٥)) في تحصيل طالبات الصف الخامس الإعدادي في مادة القرآن الكريم والتربية الإسلامية "	طيبة رائد جمعة أ.م.د. زينة مجيد ذياب الكبيسي	٦٧٤-٦٩٤
٣٠.	في تحصيل طالبات الصف (AI) فاعلية توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي الثاني المتوسط في مادة القرآن الكريم والتربية الاسلامية	ورود فلاح جاسم ذيب أ.م.د. زينة مجيد ذياب الكبيسي	٦٩٥-٧٢٣
٣١.	أثر عملية الطرد في تغير الواقع الديموغرافي للموريسكيين في شبه الجزيرة الإيبيرية١٦٠٩-١٦١٥ (دراسة تاريخية)	ميس محمد مخيلف الساعدي أ.م.د. عبد الوهاب صالح محمود	٧٢٤-٧٤١
٣٢.	العلاقات السياسية الأمريكية المكسيكية قضايا(الحدود – الهجرة- المخدرات) ١٩٨١_١٩٨٨	شمس مؤيد عباس أ.م.د. عبد الوهاب صالح محمود	٧٤٢-٧٦٥
٣٣.	أثر استراتيجية جيجسو **jigsaw** في تحصيل طالبات الصف الرابع الإعدادي في مادة القرآن الكريم والتربية الإسلامية وتنمية تفكيرهن الايجابي	شهد لؤي صالح حسن الربيعي أ.م.د.عبد الباسط عباس محمد	٧٦٦-٧٩٣
٣٤.	أثر استراتيجية شبكة الاسئلة في تحصيل طالبات الصف الخامس الإعدادي في مادة القرآن الكريم والتربية الإسلامية	عبير عبد الوهاب نجم أ.م.د.عمر محمد علوان أ.م.د.الاء حسين عبد	٧٩٤-٨٢١
٣٥.	قراءة أنطولوجية أسطورية في ضوء نقد وهب رومية	رفاه حامد عبيد أ.م.د.وصال كاظم حسين	٨٢٢-٨٣٨

٣٦.	"تأثير سلوك الإهمال وتباين حجم المقياس على مقاييس الشخصية في ضوء نظرية السمات الكامنة"	م. م صباح نجم عبد التميمي ا. د. صفاء طارق حبيب	٨٣٩-٨٧٣
٣٧.	الفكر السوقي: التحول الاستراتيجي للقوة البحرية في الدولة الاموية	براء خلف جاسم أ.د رياض احمد عبيد	٨٧٤-٨٩٣

عهد الميجي في اليابان عام ١٨٦٨ وأثره في الإصلاح والتحديث

The Meiji Era in Japan (1868) and Its Impact on Reform and Modernization

الكلمات المفتاحية: عهد الميجي، الدولة اليابانية الحديثة، التحديث السياسي والعسكري، الإصلاحات الاقتصادية، التعليم في اليابان، الشوغونية.

Keywords: Meiji Era, Modern Japanese State, Political and Military Modernization, Economic Reforms, Education in Japan, Shogunate

عائشة محمد محمود

Aesha Mohammed Mahmoud

Email: aesha.m.mahmod@aliraqia.edu.iq

أ.د. عصام عبد الغفور عبدالرزاق

Prof. Dr. Essam Abdul-Ghaffour Abdulrazzaq

Email: esam4226@gmail.com

الجامعة العراقية

كلية التربية للبنات – قسم التاريخ الحديث

Iraqi University

College of Education for Women – Department of History

الملخص العربي:

يُعد عهد الميجي في اليابان (١٨٦٨–١٩١٢) من أبرز مراحل التحول التاريخي في العصر الحديث، إذ شهدت اليابان خلاله انتقالاً جذرياً من دولة إقطاعية منغلقة إلى دولة حديثة تمتلك مقومات القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية. هدفت الدراسة إلى تحليل العوامل التي أدت إلى سقوط نظام الشوغونية وقيام عهد الميجي، مع بيان طبيعة الإصلاحات التي شهدتها اليابان وآثارها الممتدة حتى منتصف القرن العشرين. اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي التحليلي، مع الاستفادة من المنهج المقارن في تفسير خصوصية التجربة اليابانية في سياق التحديث العالمي.

وتوصلت الدراسة في نتائجها إلى أن الضغوط الغربية والمعاهدات غير المتكافئة، إلى جانب الأزمات الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أسهمت بصورة مباشرة في إضعاف نظام الباكوفو وتهيئة الظروف لاستعادة السلطة الإمبراطورية عام ١٨٦٨. كما بينت الدراسة أن النخبة اليابانية أدركت مبكراً أن الحفاظ على استقلال اليابان لا يتحقق بالمواجهة العسكرية التقليدية، وإنما عبر تبني مشروع تحديث شامل يستفيد من الخبرات الغربية مع الحفاظ على الخصوصية الثقافية اليابانية.

وقد تناولت الدراسة الإصلاحات السياسية والدستورية والإدارية والعسكرية التي شهدها عهد الميجي، ومنها إلغاء النظام الإقطاعي، وإنشاء حكومة مركزية، وإصدار دستور ١٨٨٩، وتأسيس البرلمان الياباني، فضلاً عن تحديث المؤسسة العسكرية وفق النظم الأوروبية. كما ناقشت الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي شملت تحديث الصناعة والزراعة والنظام النقدي، وإلغاء النظام الطبقي، وتطوير التعليم بوصفه أحد أهم مرتكزات بناء الدولة الحديثة.

وأظهرت الدراسة أن نجاح التجربة اليابانية ارتبط بقدرة الدولة على تحقيق التوازن بين التحديث والمحافظة على الهوية القومية، الأمر الذي جعل اليابان تتحول خلال عقود قليلة إلى قوة دولية مؤثرة. وتخلص الدراسة إلى أن تجربة الميجي تمثل نموذجاً تاريخياً مميزاً للتحديث الناجح في المجتمعات غير الغربية، لما اتسمت به من قدرة على التوفيق بين الأصالة والانفتاح على الحضارة الغربية الحديثة.

الكلمات المفتاحية: عهد الميجي، الدولة اليابانية الحديثة، التحديث السياسي والعسكري، الإصلاحات الاقتصادية، التعليم في اليابان، الشوغونية.

Abstract

The Meiji Era in Japan (1868–1912) represents one of the most significant historical transformations in modern history, during which Japan shifted from a closed feudal society into a modern state possessing political, economic, and military power. This study aims to analyze the

factors that led to the Fall of the Tokugawa Shogunate and the rise of the Meiji regime, while examining the major reforms implemented during this period and their long-term impact extending to the mid-twentieth century. The study adopts the historical-analytical approach, supported by a comparative perspective to explain the uniqueness of the Japanese modernization experience within the broader context of global modernization.

The study concludes that Western pressures and unequal treaties, alongside internal political, economic, and social crises, played a decisive role in weakening the Bakufu system and creating the conditions for the restoration of imperial rule in 1868. It also demonstrates that the Japanese elite realized early on that preserving Japan's independence could not be achieved through traditional military resistance, but rather through a comprehensive modernization project that selectively adopted Western knowledge while preserving Japanese cultural identity.

The study further explores the political, constitutional, administrative, and military reforms of the Meiji era, including the abolition of feudalism, the establishment of a centralized government, the promulgation of the 1889 Constitution, the creation of the Japanese Parliament, and the modernization of the military according to European models. In addition, it discusses the economic and social reforms that included industrial and agricultural modernization, monetary reform, the abolition of the class system, and the development of education as a cornerstone of state-building.

The study demonstrates that the success of the Japanese experience was rooted in the state's ability to balance modernization with the preservation of national identity, enabling Japan to emerge within a few decades as a major international power. The study concludes that the Meiji experience constitutes a distinctive historical model of successful

modernization in non-Western societies due to its ability to reconcile tradition with openness to modern Western civilization.

Keywords: Meiji Era, Modern Japanese State, Political and Military Modernization, Economic Reforms, Education in Japan, Shogunate.

المقدمة:

يُعد موضوع التحديث من أكثر الموضوعات إلحاحاً وراهنيةً في الدراسات التاريخية المقارنة، لا سيما حين يتعلق الأمر بنماذج خرجت من دائرة التخلف إلى فضاء الحداثة في غضون عقود قليلة. وتقف اليابان في طليعة هذه النماذج، بل ربما كانت الأكثر إثارةً للجدل الأكاديمي والأغزر ثراءً من الناحية التحليلية؛ إذ نجحت في تحقيق نهضة شاملة دون أن تُفرط في موروثها الحضاري أو تنقطع عن جذورها الثقافية العميقة، وذلك في حقبة تاريخية محددة عُرفت بـ"عهد الميجي" الممتد بين عامي ١٨٦٨ -١٩١٢[١].

الإشكالية البحثية:

انطلقت هذه الدراسة من إشكالية تاريخية محورية مفادها: كيف استطاعت اليابان في عهد الميجي أن تُوازن بين متطلبات التحديث الغربي وضرورات الحفاظ على هويتها الثقافية؟، وما آليات هذا التوازن التي أفضت إلى نهضة شاملة في غضون أقل من نصف قرن؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية تساؤلات فرعية أساسية، أبرزها:

ما طبيعة العوامل الداخلية والخارجية التي عجلت بانهيار النظام الإقطاعي وأفضت إلى استعادة السلطة الإمبراطورية؟

ما الأسس الأيديولوجية والسياسية التي أقامت عليها حكومة الميجي مشروعها الإصلاحي الشامل؟

كيف انعكست هذه الإصلاحات على بنية المجتمع الياباني ومسار تطوره حتى عام ١٩٤٥؟

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تتناول نموذجاً تاريخياً استثنائياً لا يزال يستدعي التأمل والدراسة في سياق الجدل الأكاديمي المعاصر حول مسارات التحديث في المجتمعات غير الغربية، فاليابان التي كانت في منتصف القرن التاسع عشر دولة إقطاعية مغلقة، باتت بحلول مطلع القرن العشرين قوةً صناعية وعسكرية كبرى منافسة للقوى الغربية الكبرى، ولعل ما يزيد هذا النموذج تميزاً هو أن عملية التحديث لم تُفرض من الخارج قسراً، بل انبثقت من إرادة نخبة سياسية وطنية واعية آثرت الانفتاح على الغرب واستيعابه نقدياً بدلاً من الاستسلام له أو رفضه كلياً.

المنهجية والهيكل:

تعتمد هذه الدراسة المنهج التاريخي التحليلي في استقراء المصادر والوثائق المتعلقة بعهد الميجي، مع توظيف المنهج المقارن في بعض جوانبها لاستيضاح خصوصية التجربة اليابانية في

سياق الحداثة العالمية، وتتوزع الدراسة على ثلاثة مباحث رئيسية: يتناول المبحث الأول سقوط النظام الشوجوني الإمبراطوري وقيام عهد الميجي عام ١٨٦٨، ويستعرض المبحث الثاني منظومة الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في هذا العهد، فيما يرصد المبحث الثالث أبرز تجليات هذه الإصلاحات وامتداداتها حتى عام ١٩٤٥، وانتهت الدراسة بخاتمة تناولت أهم نتائج البحث والتوصيات.

المبحث الأول؛ سقوط النظام الإمبراطوري في اليابان:

المطلب الأول: الضغوط الغربية والأزمات الداخلية وأثرها في إضعاف نظام الشوغونية:

شكل توقيع معاهدات التجارة مع القوى الغربية في خمسينيات القرن التاسع عشر بذرةً لحركة قومية معادية للوجود الأجنبي، تجسّدت في سلسلة من الاعتداءات التي نفذها مقاتلو الساموراي المتشبعون بروح الكراهية للغرب؛ إذ أقدموا على إحراق دار المفوضية البريطانية مرتين عام ١٨٦٢م، ثم طالت النيران المفوضية الأمريكية في العام التالي. وفي ٢٥ يونيو ١٨٦٣م أصدر الإمبراطور أمراً إمبراطورياً يقضي بطرد الأجانب من البلاد، غير أن رد الفعل الغربي جاء عنيفاً وحاسماً؛ ففي أغسطس ١٨٦٣م شن الأسطول البريطاني هجوماً مدمراً على خليج كاجوشيما، وتبعه في سبتمبر ١٨٦٣م أسطول متحالف أجهز على قلاع شوشو وأزالها من الوجود، كشفت هذه الضربات العسكرية للنخبة اليابانية الواعية أن مواجهة الغرب بالقوة ضرب من العبث، مما جعل مشروع التحديث لا خياراً أيديولوجياً بل ضرورةً حتميةً لصون الاستقلال الوطني[٢].

ومع تصاعد الضغوط الخارجية والاضطرابات الداخلية ، أخذ مركز الشوجونية يتآكل تدريجياً وتتقلص قاعدته الشعبية والسياسية؛ ففي أغسطس ١٨٦٦ رحل الشوجن دون أن يُخلف وريثاً، فخلفه شوجن من أسرة ميتو تربطه بالبيت الإمبراطوري صلات ولاء وثيقة[٣]، وقد وجد الشوجن الجديد نفسه أمام ثلاثة محاور تضغط عليه في آنٍ واحد: أزمة مالية خانقة، وتعقيدات في الشؤون الخارجية، واضطرابات داخلية متصاعدة، فضلاً عن تآكل سلطته أمام البلاط الإمبراطوري من جهة وأمراء الداميو من جهة أخرى، وفي ٩ نوفمبر ١٨٦٧م قدم الشوجن استقالته، مُسدلاً الستار على نظام الشوجونية، ومفسحاً الطريق أمام إعادة السلطة إلى العرش الإمبراطوري في لحظة تاريخية فارقة [٤].

إن المعاهدات التجارية التي وقعها حكام باكوفو مع الغرب لم تكن معاهدات متكافئة وذلك يعنى أن اليابان لم يكن لديها الحق لتقرير التعريفة الجمركية وأن المحاكم اليابانية لم يكن باستطاعتها محاكمة المجرمين الأجانب في اليابان، وبعد فترة وجيزة من الزمن فإنه قد تم وضع تعريفة في حدود نسبة ٥%، هذا الموقف أستمر حتى عام ١٨٩٩ عندما تحت الاستعادة الجزئية لحق اليابان في تقدير التعريفة الجمركية)، لقد أدانت المعارضة حكام باكوفو على توقيع معاهدات

مجحفة بحق اليابان، أيضاً انتقدت اضطرابات اقتصادية واسعة نتيجة فتح الأسواق اليابانية أمام البضائع الأجنبية بصورة غير متوازنة [٥].

ونتيجة لعقد اليابان مجموعة من المعاهدات التجارية مع الدول الغربية؛ كشفت تلك المعاهدات عن حجم الاختلال الهيكلي في موازين القوى؛ إذ جُردت اليابان من حقها السيادي في تحديد تعريفاتها الجمركية، وأُخرجت المجرمون الأجانب من نطاق ولاية القضاء الياباني عليهم، وقد أسهمت هذه المعاهدات في إطلاق موجة من الاضطرابات الاقتصادية؛ فقد اختلت الموازين التجارية لصالح الاستيراد، وتراجع الإنتاج المحلي، وتفاقمت ظاهرة تهريب الذهب إلى الخارج جراء الفجوة في أسعار الصرف بين الذهب والفضة، حيث كان التجار الأجانب يستبدلون القطعة الذهبية بخمس عشرة قطعة فضية، مما استنزف الاحتياطي النقدي الياباني بصورة ممنهجة، وأدى ذلك إلى لجوءُ الحكومة إلى استيراد الأسلحة والسفن الحربية بتكاليف طائلة، مما أضاف عبئاً مالياً ثقيلاً فوق ما تعانيه الخزينة من إنهاك[٦].

ومن الجدير بالذكر أن من أبرز التحديات التي واجهت اليابان كانت في بدء انتشار قيم الديانة المسيحية التي دخلت اليابان لتبدأ بالتبشير بقيم ومبادئ السلام والمحبة والتسامح ، وما نشأ عنه من تناقض في مجتمع تسوده الديانة البوذية التي تتميز بتقاليد اجتماعية صارمة تمجد مبادئ القوة بشكل قوي ، وتفاقمت الأمور مع محاولة الغرب في نشر القيم الغربية المتمثلة بالليبرالية والديمقراطية والتبشير بالمسيحية في اليابان لتغيير المجتمع الياباني وجعله على غرار المجتمعات الغربية ونشر المفهوم الغربي للمساواة القانونية بين الحاكم والمحكوم ، والتي خلقت حالة من عدم الاستقرار في المجتمع الياباني المغلق في وقت كانت فيه اليابان تعاني من النزاعات المستمرة بين أفراد الطبقة الحاكمة التي شعرت بكونها غير قادرة لمواجهة التدخلات الخارجية[٧].

المطلب الثاني: انهيار نظام الباكوفو وبداية عصر ميجي:

شهدت اليابان خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر تصاعداً متزايداً في الضغوط الغربية الرامية إلى إلزام الحكومة اليابانية بتنفيذ معاهدات عام ١٨٥٨، التي كانت الاضطرابات السياسية الداخلية قد أعاقت تطبيقها الفعلي، وقد سعت القوى الغربية، ولاسيما الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وهولندا، إلى توحيد مواقفها السياسية والعسكرية عبر تشكيل تحالف بحري هدفه الضغط على البلاط الإمبراطوري وحكومة الشوغونية من أجل التصديق النهائي على تلك المعاهدات التجارية والدبلوماسية. وأسفرت هذه الضغوط عن توقيع الحكومة اليابانية عام ١٨٦٦ اتفاقية تجارية جديدة خفّضت الرسوم الجمركية إلى نسبة ٥%، مع إزالة القيود المفروضة على التجارة الأجنبية، الأمر الذي أدى إلى تعميق التغلغل الاقتصادي الغربي داخل اليابان[٨].

وقد رافق هذا الانفتاح القسري تصاعد المشاعر القومية المعادية للأجانب داخل المجتمع الياباني، إذ رأت فئات واسعة من الساموراي والقوى التقليدية أن الوجود الغربي يمثل تهديدًا مباشرًا

للسيادة اليابانية والقيم الثقافية المحلية. غير أن سلسلة المواجهات العسكرية المحدودة مع القوى الغربية كشفت بوضوح حجم الفجوة التقنية والعسكرية بين اليابان والدول الصناعية الغربية، مما دفع النخب السياسية اليابانية تدريجيًا إلى الاقتناع بعدم إمكانية مقاومة النفوذ الأجنبي بالقوة العسكرية التقليدية، والاتجاه بدلاً من ذلك نحو مشروع إصلاحي شامل قائم على التحديث والاستفادة من الخبرات الغربية[٩].

ومع تفاقم الأزمة الداخلية، تحول الصراع السياسي بصورة متزايدة نحو مسألة إسقاط نظام الباكوفو (حكومة الشوغون) وإنهاء هيمنة أسرة توكوغاوا على السلطة، مقابل إعادة السلطة السياسية الفعلية إلى الإمبراطور. وقد أصبحت هذه القضية المحور الرئيس للتحالفات والصراعات بين القوى الإقطاعية الكبرى، خاصة إقطاعيتي ساتسوما وتشوشو، اللتين قادتا الجهود السياسية والعسكرية لإقامة نظام حكم مركزي جديد قادر على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية[١٠] .

وفي أعقاب سلسلة من المعارك العسكرية المحدودة نسبيًا، والتي كان من أبرزها المعركة التي دارت في منطقة أوينو بطوكيو الحالية، تمكنت قوات التحالف الإمبراطوري من إلحاق الهزيمة بقوات الباكوفو، الأمر الذي أدى إلى انهيار حكم أسرة توكوغاوا وإنهاء نظام الشوغونية الذي استمر قرونًا عدة. وقد مهد هذا الانتصار الطريق أمام استعادة السلطة الإمبراطورية رسميًا عام ١٨٦٨، وبداية مرحلة تاريخية جديدة عُرفت بعصر ميجي، التي ارتبطت بعملية تحديث شاملة للدولة اليابانية سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا [١١].

يتضح مما سبق، ومن خلال دراسة سقوط نظام الشوغونية في اليابان أن العوامل الخارجية والداخلية تفاعلت بصورة متشابكة في تقويض النظام التقليدي القائم منذ قرون، فقد أسهمت المعاهدات غير المتكافئة والضغوط العسكرية الغربية في كشف ضعف البنية السياسية والعسكرية لحكومة الباكوفو، كما أدت الأزمات الاقتصادية والاضطرابات الاجتماعية إلى تراجع شرعية الشوغونية داخلياً، وفي المقابل، أدركت النخب اليابانية أن الحفاظ على استقلال البلاد لم يعد ممكناً عبر الانغلاق أو المقاومة التقليدية، بل من خلال تبني مشروع تحديث شامل يستوعب منجزات الغرب التقنية والإدارية. ومن ثمّ، فإن سقوط نظام الشوغونية لم يكن مجرد تحول سياسي، بل مثّل بداية انتقال اليابان من دولة إقطاعية منغلقة إلى دولة قومية حديثة استطاعت خلال عقود قليلة أن تتحول إلى قوة دولية مؤثرة في شرق آسيا والعالم.

المبحث الثاني؛ الإصلاحات في عهد الإمبراطور ميجي:

أُطلق على الحقبة الممتدة بين (١٨٦٨–١٩١٢) تسمية "عهد الميجي" أي عهد الاستنارة، تعبيراً عن النهضة الشاملة، حيث تولى الإمبراطور الشاب السلطة عام ١٨٦٨، ونُقلت العاصمة إلى طوكيو، ثم أعلنت الحكومة خمسة مبادئ إصلاحية تأسيسية شكّلت الأساس الفكري لمشروع التحديث [١٢]، ففي ٢٦ (اكتوبر) ابتدأت حقبة حكم الإمبراطور ميجي رسمياً، وكان عمره آنذاك

١٦ سنة، وتم نقل العاصمة من كيوتو إلى مدينة إدو التي كه تغيرت تسميتها إلى طوكيو وتعني العاصمة الشرقية، والحقيقة أن الإمبراطور بسبب حداثة سنه وقلة خبرته، لم يكن سوى الرمز الذي اتخذته مجموعة من القادة الذين خططوا لعملية توحيد اليابان(١٣).

تميزت فترة حكم الميجي بإصلاحات مهمة أبرزها إعلان مبادئ الإصلاح الخمسة في ١٤ آذار ١٨٦٨م الآتية:

١- كل القرارات أو التدابير يجب أن تتخذ بعد نقاش جماعي للدفاع عن المصلحة العامة.

٢- من حيث المبدأ، لا فرق بين أعلى وأدنى في اليابان، بل الجميع متساوون مع الحفاظ بدقة على القرابة الاجتماعية.

٣- من الضروري أن تتوحد السلطتان العسكرية والمدنية في يد واحدة، بهدف حماية حقوق كل الطبقات والمصلحة القومية العليا معاً.

٤- يجب التخلي عن التقاليد الشكلية القديمة، والعمل على بروز المساواة بشكل طبيعي بين الجميع دون تمييز.

٥- السعي لاكتساب التعليم العصري والتكنولوجية من أي وكان في العالم، واستخدامها لبناء ركائز الإمبراطورية اليابانية (١٤).

ولتحقيق تلك المبادئ الخمسة، كان لزامًا على النظام الإمبراطوري الجديد أن يُرسخ سلطته الفعلية داخل البلاد من خلال القضاء على مراكز المقاومة التابعة لأنصار نظام الباكوفو، ولاسيما في الأقاليم الشمالية التي بقيت متمسكة بولائها للشوغونية، وقد خاضت الحكومة الجديدة سلسلة من العمليات العسكرية والسياسية انتهت بإسقاط آخر معاقل المقاومة بحلول عام ١٨٦٩م، الأمر الذي أتاح للنظام الإمبراطوري تثبيت أركان السلطة المركزية والانطلاق نحو مشروع إصلاحات وإعادة بناء الدولة اليابانية الحديثة(١٥).

المطلب الأول؛ الإصلاحات السياسية والدستورية والإدارية والعسكرية:

١- الإصلاحات السياسية:

اشتمل النظام السياسي الياباني في عصر الميجي على تغيرات في جميع نواحي الحياة السياسية ومتأثرة بالنظم السياسية الأوروبية خاصة الألمانية والبريطانية والفرنسية ، وهذه التغيرات تمثلت في تشكيل أول مجلس وزراء، ووضع دستور وحياة نيابية برلمانية وتشكيل أحزاب سياسية(١٦) ، وقد أعلنت الحكومة في عام ١٨٧١ عن الغاء النظام الاقطاعي وابداله بأقسام إدارية " بلديات" تولى إدارتها موظفون يعينون من قبل الحكومة(١٧) أما السلطة التنفيذية فتم الغاء المكاتب والمؤسسات المعتمدة السابقة، واستبدالها بالمكاتب الامبراطورية الثلاثة وهي رئاسة المجلس الامبراطوري والمجلس الامبراطوري نفسه ثم مستشاري المجلس الامبراطوري.

وعدت هذه التغييرات أول تنظيم حكومي لإدارة البلاد في ظل العهد الجديد، أما السلطة التشريعية فألغيت خلال عهد (الميجي) وأصبحت مهمة سن القوانين عائدة للإمبراطور الذي لم يكن رمزاً دينياً وسياسياً فحسب، إنا رمزاً للقانون والمشروع الأساس في البلاد، وتم الاستعاضة عنها بتشكيل البرلمان الياباني الذي عرف بـ (الدايت) عام ١٨٩٠ [١٨].

٢- الإصلاحات الدستورية:

على الصعيد السياسي، مثل إنشاء دستور وبرلمان على الطراز الغربي هدفاً قومياً أساسياً للنخبة اليابانية خلال عصر ميجي، إذ رأت القيادة السياسية أن تبني مؤسسات دستورية حديثة يُعد شرطاً ضرورياً لانتزاع اعتراف القوى الغربية باليابان بوصفها دولة متحضرة تتعامل على قدم المساواة مع الدول الأوروبية الكبرى[١٩]، وفي إطار هذا التوجه، أُنشئ مجلس الوزراء الياباني عام ١٨٨٥ بوصفه خطوة أولى نحو بناء نظام حكومي حديث، ثم أُعلن أول دستور رسمي للإمبراطورية اليابانية في ١١ فبراير ١٨٨٩، ليشكل الأساس القانوني للنظام السياسي الجديد [٢٠]، وقد نصت المادة الأولى من الدستور على أن "الإمبراطورية اليابانية يحكمها خط متصل من الأباطرة عبر العصور"، بينما أكدت المادة الثالثة أن "الإمبراطور مقدس ومصون من أي انتهاك"، الأمر الذي منح الإمبراطور مكانة سيادية ودينية عليا داخل الدولة اليابانية [٢١]، كما تضمن الدستور عدداً من المواد التي كفلت للشعب بعض الحقوق والحريات العامة ضمن الحدود التي يحددها القانون، ومنح السلطة القضائية قدراً ملحوظاً من الاستقلالية، فضلاً عن إقراره إنشاء البرلمان الياباني المعروف باسم "الدايت"، الذي تألف من مجلسين هما: مجلس النبلاء ومجلس النواب [٢٢].

وتكون مجلس النبلاء من نحو ٢٩٢ عضواً، جرى اختيار معظمهم بالوراثة أو بالتعيين من قبل الإمبراطور، في حين تألف مجلس النواب من ٣٠٠ عضو يتم انتخابهم وفق نظام انتخابي محدد، بما يعكس بداية إدخال التمثيل النيابي إلى الحياة السياسية اليابانية الحديثة [٢٣].

٣- الإصلاحات الإدارية:

تمثلت الإصلاحات الإدارية في إقدام حكومة ميجي على إنشاء نظام بيروقراطي مركزي حديث، بعد أن كان نظام الحكم خلال عهد التوكوغاوا قائماً على اللامركزية السياسية والإدارية، إذ تمتعت الإقطاعيات المحلية (الهانات) بقدر واسع من الاستقلال الذاتي في إدارة شؤونها الداخلية [٢٤]، وقد سعت القيادة الجديدة إلى إنهاء هذا التشتت الإداري وتأسيس سلطة مركزية قوية قادرة على توحيد الدولة وقيادة مشروع التحديث الشامل. وقد أصبحت السلطة العليا في البلاد بيد "مجلس الدولة" المعروف باسم(Dajōkan) ، الذي انقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسة: قسم تشريعي، وآخر تنفيذي، وثالث قضائي، في محاولة لإظهار تبني مبدأ الفصل بين السلطات على النمط الغربي، وإن ظل هذا الفصل أقرب إلى الإطار النظري منه إلى التطبيق العملي، إذ احتفظت النخبة الحاكمة الفعلية بالسيطرة على مختلف مفاصل الدولة [٢٥].

وعلى الرغم من التأثر الظاهري بالنظم السياسية الأوروبية، فإن التطبيق الفعلي للنظام الإداري ظل خاضعاً لهيمنة الصفوة السياسية التي قادت عملية استعادة الحكم الإمبراطوري، حيث تركزت المناصب العليا في الدولة بيد أمراء الأسرة الإمبراطورية، ونبلاء البلاط المعروفين باسم (Kuge)، وكبار الإقطاعيين(Daimyo) ، فضلاً عن عدد من صغار الساموراي الذين شكّلوا العمود الفقري للإدارة الجديدة. وقد أدى هذا التكوين إلى بقاء السلطة مركزة فعلياً في يد مجموعة محدودة من القيادات السياسية والعسكرية التي احتكرت عملية صنع القرار خلال السنوات الأولى من عصر ميجي[٢٦].

كما شهد النظام الإداري سلسلة من التعديلات التنظيمية خلال صيف عام ١٨٦٩، قبل أن يستقر بصورة أكثر وضوحاً عام ١٨٧١، وهو العام الذي ألغيت فيه الإقطاعيات التقليدية بصورة نهائية واستُبدلت بنظام المحافظات الخاضعة مباشرة للحكومة المركزية، واستمر هذا النظام قائماً حتى إدخال النظام الوزاري الحديث عام ١٨٨٥ [٢٧]، وقد مثل هذا التحول خطوة محورية في بناء الدولة اليابانية الحديثة، إذ أتاح للحكومة المركزية فرض سيطرتها المباشرة على الأقاليم وإنهاء مظاهر الانقسام الإقطاعي التي سادت خلال عهد الشوغونية[٢٨].

وكان من أبرز مظاهر التغيير الإداري المبكر توحيد العاصمة الإمبراطورية مع العاصمة الشوغونية في مدينة طوكيو عام ١٨٦٨، بعد نقل مقر الإمبراطور من كيوتو إليها، لتصبح طوكيو المركز السياسي والإداري والاقتصادي للدولة اليابانية الحديثة. وقد عكس هذا الإجراء الرغبة في ترسيخ مركزية السلطة وربط مشروع التحديث بعاصمة جديدة تمثل رمزاً للعهد الإمبراطوري الحديث [٢٩].

٤- الإصلاحات العسكرية:

وضعت الحكومة اليابانية في عهد الامبراطور (ميجى) خطة طموحة لبناء الجيش والتصنيع الحربي الغاية منها الارتقاء باليابان إلى المكانة التي تمكنها من أن تدافع عن نفسها من الضغوط الاجنبية [٣٠].

وبما أنه لم يكن هناك قوة عسكرية موحدة عند قيام الثورة فإن أول خطوة اتخذتها في هذا الجانب هو إنشاؤها إدارة الشؤون العسكرية عام ١٨٦٩، التي أوكلت إليها مهمة التنسيق بين القوات المسلحة ومحاولة اعادة تنظيم هيكلها وتدريبها وتسليحها على أسس متجانسة [٣١].

وفي عام ١٨٧٣ أدخلوا نظاماً للتجنيد الإجباري مقتبساً من النظام العسكري الألماني وصار تكليف جميع الذكور من فوق العشرين سنة بتأدية الخدمة العسكرية لمدة ثلاث سنوات. وتحت الاستعانة في تنظيم الجيش باستخدام بعثة عسكرية فرنسية. ثم لم يلبث أن تم استبدالها بمستشارين عسكريين ألمان [٣٢]، اعتمدت حكومة الميجي شعار "بلد ثري وجيش قوي"، فأدخلت نظام التجنيد

الإجباري عام ١٨٧٣، واستعانت ببعثات فرنسية وألمانية لتحديث الجيش. ارتفعت الميزانية العسكرية إلى ١٠% من الدخل القومي، مما أبرز أولوية المؤسسة العسكرية [٣٣].

المطلب الثاني؛ الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية:

١- الإصلاحات الاجتماعية:

مثل إلغاء النظام الطبقي في **عام ١٨٧١م** أحد أبرز المنجزات الاجتماعية لحكومة الميجي وأكثرها أثراً في إعادة تشكيل بنية المجتمع الياباني؛ إذ اتخذت الحكومة المؤقتة الموسعة قراراً تاريخياً بإلغاء التراتبية الطبقية الصارمة الموروثة من عهد التوكوجاوا، وفتح باب تقلد المناصب الحكومية واحتراف المهن أمام جميع أبناء الشعب دون قيد أو تمييز، وقد ترافق هذا القرار مع إجراءين متلازمين طالا طبقة الساموراي التي ظلت تحتل موقعاً متميزاً في الهرم الاجتماعي الياباني قروناً متتالية؛ فقد أُوقفت المنح المالية الدورية التي كانت تتقاضاها هذه الطبقة من الخزينة العامة، وجُرِّدت من امتياز حمل السلاح الذي شكل رمز هويتها وركيزة مكانتها الاجتماعية، وقد أسهمت هذه الإجراءات مجتمعةً في إرساء مبدأ المواطنة المتساوية وفتح المجال أمام التنقل الاجتماعي بديلاً من الانغلاق الطبقي، مما شكل أحد الشروط الأساسية لنجاح مشروع التحديث الشامل[٣٤] ومن الاصلاحات الأخرى هي الإصلاح الزراعي، وإصلاح سجل العائلات القديمة وإبد الما بتسميات جديدة، وإقرار حق المزارعين في التخلي عن العمل الزراعي والالتحاق بأعمال أخرى، وإلغاء نظام الضرائب الزراعية القديم وإبداله بنظام جديد، وكثير غيرها[٣٥].

أما فيما يتعلق بالجانب الديني فقد أعلنت الحكومة اليابانية رسميا أن الشنتوية الوطنية هي عقيدة الدولة ليس بوصفها ديانة، إنما بوصفها مظهراً للوطنية، وبذلك أصبحت الشنتوية دين الدولة الرسمي، أمّا بالنسبة للبوذية والمسيحية، ففي عام ١٨٧٣ شرعت الحكومة بانتهاج سياسة التسامح الديني الكاملة، ويبدو أن الحكومة أرادت من وراء ذلك السيطرة فكرياً على المجتمع [٣٦].

٢- الإصلاحات الاقتصادية:

أرست الحكومة نظاماً مصرفياً حديثاً، وأصدرت الين كوحدة نقدية، وركزت على تحديث الصناعة والمواصلات. افتتح أول خط حديدي عام ١٨٧٢، وأُصدر قانون العملة الذهبية عام ١٨٩٧، مما أدخل اليابان في المنظومة الاقتصادية العالمية [٣٧].

وقد حظي القطاع الصناعي باهتمام بالغ من حكومة الميجي، إذ عدته الركيزة الأساسية لتحقيق مشروع التحديث وبناء الدولة الحديثة، ففي السنوات العشر الأولى من عهد الميجي ركزت الحكومة على تطوير الصناعات الحرفية والتقليدية من خلال تشجيع المشروعات الصغيرة، بهدف تنشيط الإنتاج المحلي وتهيئة البنية الاقتصادية للتحول الصناعي الشامل، ومع إحكام السلطة المركزية سيطرتها على مؤسسات الدولة، اتجهت السياسة الاقتصادية تدريجياً نحو إنشاء الصناعات الكبرى ذات الطابع الاستراتيجي، ولاسيما تلك المرتبطة بتعزيز القدرات العسكرية للدولة،

ومن هذا المنطلق أولت الحكومة اهتماماً خاصاً بالصناعات الثقيلة، فعملت على وضع المناجم وأفران صهر الحديد ومصانع الأسلحة وأحواض بناء السفن تحت إشرافها المباشر، سواء كانت مملوكة للحكومة السابقة أم للعشائر الإقطاعية، ثم شرعت في تحديثها عبر استيراد التقنيات الصناعية الغربية وتطبيق أحدث الأساليب التكنولوجية المعاصرة، بما ينسجم مع أهدافها في بناء جيش حديث واقتصاد صناعي قوي [٣٨]،

كما عملت حكومة الميجي على إنشاء عدد من المصانع النموذجية في مجالات صناعية متعددة، شملت صناعة نسيج القطن، والإسمنت، والأصواف، ولف الخيوط الحريرية، وكان الهدف الرئيس من هذه المنشآت تلبية الاحتياجات الاقتصادية العاجلة للدولة، فضلاً عن جعلها نماذج عملية تحتذي بها المؤسسات الصناعية الخاصة لاحقاً[٣٩].

وفي إطار سياسة التحديث الاقتصادي، شهدت اليابان إدخال مجموعة واسعة من النظم الحديثة، من بينها اعتماد المقاييس والأوزان المترية، واستخدام الموازين المنزلية الحديثة، فضلاً عن تبني التقويم الغربي، واستحداث أنظمة جديدة للتحويلات المالية والبنوك والشركات المساهمة المرتبطة بالبورصة، الأمر الذي أسهم في تطوير البنية الاقتصادية والمالية للدولة [٤٠].

وفي عام ١٨٧٢ أنشأت الحكومة أول خط حديدي يربط مدينة طوكيو Tokyo بميناء يوكوهاما Yokohama، ليشكل النواة الأولى لشبكة سكك حديدية تطورت لاحقاً لتصبح من أكثر شبكات النقل كثافةً وسرعةً في العالم [٤١].

وقد أدى ازدهار التجارة الداخلية والخارجية إلى بروز طبقة برجوازية لعبت دوراً مهماً في تطور اليابان الحديث، وتعزز هذا التحول بصدور القانون التجاري عام ١٨٩٣، الذي أجاز تأسيس الشركات المساهمة الكبرى، الأمر الذي ساعد على تنشيط الاقتصاد القومي، ولاسيما من خلال شركات كبرى مثل: ميتسوبيشي Mitsubishi وميتسي Mitsui [٤٢]، كما أولت حكومة الميجي اهتماماً بالغاً بإصلاح النظام النقدي، نظراً لما يتركه اضطراب العملة من آثار مباشرة على الأسواق والأنشطة التجارية. وكانت العملة المتداولة في أواخر عهد التوكوجاوا تعود في أصلها إلى مطلع القرن السابع عشر، ولم يطرأ عليها تغيير جوهري في الشكل رغم اختلاف أوزانها من فترة إلى أخرى [٤٣]، وفي بداية العهد الجديد استند النظام النقدي إلى معدني الذهب والفضة، إلا أن استمرار خروج الذهب إلى الخارج جعل الفضة تمثل الأساس الأكثر استقراراً للعملة، وقد تنوعت العملات المتداولة بين المعدنية والورقية، إذ أصدرت حكومة الباكوفو عملات من الذهب والفضة والنحاس والحديد بأحجام وأشكال مختلفة. وفي عام ١٨٦٩ اقترح السياسي الياباني Ōkuma Shigenobu سكّ عملة مستديرة بدلاً من العملة المربعة، مع اعتماد النظام العشري في تحديد القيمة النقدية، فوافقت الحكومة على المقترح، وتم اعتماد الين بوصفه الوحدة النقدية الرسمية المتداولة [٤٤].

وتمثل أحد أبرز الإنجازات الاقتصادية في إصدار قانون العملة عام ١٨٩٧، الذي اعتمد الذهب قاعدةً أساسية للتبادلات التجارية، الأمر الذي أسهم في تعزيز الاستقرار المالي وربط الاقتصاد الياباني بالنظام النقدي العالمي الحديث [٤٥].

أما في المجال الزراعي، فقد احتلت الإصلاحات التي أدخلتها حكومة الميجي على نظام ملكية الأراضي الزراعية والضرائب الزراعية أهمية محورية في تاريخ اليابان الحديث، لما ترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة انعكست على المجتمع الريفي والفئات المرتبطة بالزراعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وقد أفضت هذه الإصلاحات إلى إعادة توزيع القوى الاجتماعية داخل البلاد، وأسهمت في توجيه الحياة السياسية اليابانية لعقود طويلة، الأمر الذي جعل الإصلاح الزراعي ضرورة ملحة لتغيير البنية التقليدية للمجتمع والدولة [٤٦].

وفي هذا السياق أصدرت الحكومة قانون عام ١٨٧٢ الذي منح المزارعين حق ملكية الأراضي التي يضعون اليد عليها، كما أنشأت عدداً من المدارس الزراعية والمزارع النموذجية، وعملت على إدخال الميكنة الزراعية جزئياً وفق أحدث الأساليب الأمريكية والأوربية، فضلاً عن تشجيع المزارعين على تسويق منتجاتهم من خلال رفع القيود المفروضة على تداول المحاصيل الزراعية، بل والسماح بتصدير الأرز إلى الخارج، وهو ما أسهم في زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين النشاط الاقتصادي الريفي [٤٧].

المبحث الثالث؛ أبرز إصلاحات الإمبراطور ميجي في اليابان حتى عام ١٩٤٥:

المطلب الأول؛ الإصلاح التعليمي:

بحلول عام ١٨٦٨ لم يكن هناك إلا قلة قليلة من اليابانيين ممن لا يعرفون القراءة والكتابة، ومنذ ذلك التاريخ حدثت طفرة غير عادية أيضاً في التعليم العام [٤٨]. ومن الطبيعي أن تركز اليابان على التعليم لأن هذا التركيز إنما ينبع من مصادر حضارة شرق آسيا، فقد ركز الصينيون منذ القدم على أهمية التعليم والاطلاع، حيث تعزى قوة الحكام لما يتمتعون به من أكبر قدر من المعرفة، وما ينتج منها من بصيرة أخلاقية راقية [٤٩]، ومن ثم أنشئت وزارة التعليم عام ١٨٧١، وأُصدر قانون التعليم عام ١٨٧٢ الذي رسخ إلزامية التعليم، ثم تم تأسيس جامعة طوكيو عام ١٨٧٧، ثم جامعات كيوتو وتوهوكو، حيث استعانت الحكومة بخبراء أجانب قبل أن تستغني عنهم بعد استيعاب خبراتهم[٥٠]، وإن الخطوة الفعلية والجادة في هذا السياق هي إصدار مجلس الدولة الكبير قانون التعليم في ٥ أيلول١٨٧٢ الذي أكد (إلزامية التعليم) للمراحل الاولية ونبذ الجهل ومحو الأمية وبناء الدولة الجديدة على أسس علمية صحيحة ، ونقد سياسة التعليم التي كانت متبعة خلال عهد (التوكوجاوا) التي اقتصرت على الساموراي وأسيادهم دون بقية أبناء الشعب[٥١].

ولم تستطع اليابان أن تفرض على جميع أطفال اليابان الالتحاق بالمدارس قبل عام ١٩٠٧، وهو العام الذي قررت فيه أن يكون التعليم الابتدائي المشترك، حتى الصف السادس، إجباريا

ومجانيا. ثم أنشأت بعد هذه المرحلة الابتدائية نظاماً جديداً للمرحلة المتوسطة أكثر استنارة، يتكون من خمس سنوات، مدارس البنين فيها منفصلة عن مدارس البنات، وهي تعادل المدارس الفنية المتوسطة ثم تأتي بعدها مرحلة للتعليم فوق المتوسطة وتستمر ثلاث سنوات أخرى، للبنين فقط، وحتى المرحلة التي تسبق المرحلة الجامعية التي تستمر الدراسة فيها من ثلاثة إلى أربع سنوات وفقاً للمواد التي تدرس في كلياتها [٥٢]، وقسمت البلاد إلى ثمانية مناطق تعليمية بكل منها ٣٢ مدرسة متوسطة و١١٠ مدرسة ابتدائية، بالإضافة إلى المدرسة الخاصة بإعداد المعلمين الوطنيين التي أنشئت بمعاونة خبير التعليم الأمريكي (ماريون سكوت) [٥٣]، وكان سكوت من المتأثرين بمدرسة بستالوزي petalozzi الفيلسوف التربوي السويسري الذي أكد على ضرورة استخدام النماذج والعينات وغيرها من الوسائل التعليمية، في عملية التعليم، ونقل سكوت أفكاره إلى تلاميذه اليابانيين، فتأثر به جيل كامل من المعلمين [٥٤].

وتم إنشاء جامعتين، واحدة في العاصمة طوكيو والأخرى في مدينة كيوتو بهدف " نشر التعليم والدراسة المعمقة للعلوم والفنون الأكثر أهمية للدولة" وكان على رأس كل جامعة رئيس ومجلس مكون من عمداء الكليات وأساتذة لكل كلية [٥٥].

وتقف جامعة طوكيو على قمة الهرم التعليمي، وقد تكونت من اندماج ثلاث مدارس عليا موروثة من عهد التوكوجاوا لتخريج القادة العسكريين، وأكاديمية كونفوشية (تم إغلاقها فيما بعد)، ومعهد الدراسة الطب ومدرسة لتعليم اللغات الأجنبية. ومن هذه المؤسسات التعليمية جميعا، وبعد وضع عدة تنظيمات لها، تحولت الى جامعة طوكيو في عام ١٨٧٧، ثم تغير اسمها في عام ١٨٨٦ فأصبح " جامعة طوكيو الإبراطورية" [٥٦].

في عام ١٩٠٠م تأسست أول كلية للبنات لتعليم اللغة الإنجليزية، وفي نفس العام أدارت الدكتورة "يوشيو كايابوى"، كأول طبيبة يابانية، أو كلية طب للنساء [٥٧] وقد أوكلت إلى هذه الجامعات والمعاهد وظيفة تخريج أفضل الكوادر العلمية والإدارية للدولة اليابانية وللشركات الخاصة، كما تم استقدام العديد من الأساتذة الأجانب للتدريس فيها [٥٨].

وبعد إنشاء جامعة طوكيو أقامت الحكومة اليابانية جامعات إمبراطورية جديدة، جامعة بعد الأخرى. فأنشأت جامعة " كيوتو" في عام ١٨٩٧، ثم جامعة " توهوكو" في "سينداي" عام ١٩٠٧، ثم جامعة " كيوشو"، في "فوكيوكا" عام ١٩١٠، وبعدها جامعة " هوكايدو" في سابورو عام ١٩١٨ وهكذا. وفى عام ١٩١٨ تحول عدد من المعاهد الخاصة العليا إلى جامعات ليزداد عدد خريجي الجامعات بصورة كبيرة. وكان معهد " كيو" (Keio) ومعهد " واسيدا" من أقدم تلك المعاهد وأكثرها تميزاً في مستواها العلمي [٥٩].

واستخدمت اليابان الخبراء الألمان لتنظيم الجامعات الجديدة والمدارس الطبية. وبعد ذلك شارك هرمان روزلر Hermann Reester)، وألبرت موس (Alberto masse) في أعداد مسودة

الدستور. كذلك قام أحد الفقهاء الألمان لودفيج ريس (Ludvig Riess) بإنشاء مدرسة للدراسات التاريخية في جامعة طوكيو [٦٠].

حتى الرسامون والنحاتون الإيطاليون عمدت حكومة الميجي الى استقدامهم من إيطاليا لاستخراج كنه الفنون الغربية من أساسها. وصار ذلك سمة غالبة من سمات " الغيرة" اليابانية تجاه شخصيتها حتى أن كل هؤلاء الخبراء والمستشارين الأجانب تم وضعهم تحت اشراف اليابانيين [٦١].

وعمدت الحكومة اليابانية إلى إنهاء خدماتهم بلطف وأدب بمجرد أن شعر اليابانيون أن باستطاعتهم الإحلال محلهم[٦٢] وكأي تجربة بشرية نسبية فقد ترجمت اليابان في مرحلة أولى كل المعارف الغربية دون تحيز في نهاية القرن التاسع عشر، فترجمت الكتب المدرسية الغربية واستخدمتها في المدارس، وهو الأمر الذي لم يؤد دائماً الى نتائج جيدة[٦٣]، وخلال الثمانينات، بذلت جهود مضنية للتخفيف من الصبغة الليبرالية للمناهج الدراسية ، فألغيت الكتب الدراسية التي ألفها الليبراليون من اليابانيين مثل فوكوزاوا، كما ألغيت الكتب الدراسية المترجمة، واستبدلت بها كتب أخرى ركزت على التاريخ القومي، والقيم الاجتماعية والثقافية المستمدة من الكونفوشية والشنتوية، وأكدت على فكرة الولاء للإمبراطور [٦٤].

على عكس أنظمة التعليم القائمة في بلاد الغرب فإن نظام التعليم الياباني وضع بكامله تحت مراقبة الدولة باستثناء المدارس التبشيرية والجامعات الخاصة التي تمتعت مع ذلك بمكانة أدنى بشكل واضح من الجامعات الإمبراطورية. ومع نهاية القرن التاسع عشر بلغ التعليم درجة من العقلانية والصبغة الدنيوية والتركيز تفوق ما بلغته معظم أنظمة التعليم الغربية [٦٥] وقد لعب توسيع التعليم دوراً بارزاً في ايجاد الظروف الضرورية للتطور الصناعي وخلق المناخ المناسب بين أفراد الشعب كي يتقبلوا بسهولة العلم والتكنولوجيا في هذا الوقت، كما كان مجالاً بارزاً للتوفيق بين التقليدية والحداثة وأدى الى تنشئة جيل جديد يغلب علية طابع التوفيق بين العلوم الغربية التي استوعبها والقيم الروحية التي بشر بها منذ طفولته المبكرة [٦٦].

المطلب الثاني؛ تطور النظام الحزبي والسياسي (١٩١٣-١٩٤٥):

بدأت الاحزاب السياسية اليابانية التي ظهرت بعد صدور الدستور ١٨٨٩ تأخذ شكلاً ثابتاً، ومنذ بداية القرن الحالي أتضحت اتجاهاتها سواء المحافظة أو الاشتراكية. وتكون عدد من الاحزاب اليمينية، أولها حزب السيوكاي أو "جمعية الاصدقاء السياسيين" في عام ١٩٠٠ الذي تألف اساساً من بقايا حزبي الليبرالي والتقدمي [٦٧] في عام ١٩١٢ ظهر كاتسورا على المسرح السياسي وحاول مساومة أعضاء حزب السيوكاي لكي يحصل على الاغلبية البرلمانية الا أنهم رفضوا قبول مساومته، مما دفع كاتسورا الى محاولة انشاء حزب سياسي لكي يضمن له الاغلبية في البرلمان الا

انه الفشل في ذلك. اما الصحافة والرأي العام فأنها طالبت بإقامة حكومة دستورية عادية وليست حكومة وفقاً للمفهوم الذي جاء به الدستور، الي حكومة تعلو فوق السياسات [٦٨].

وأما تحالف قوى المعارضة أخطر كاتسورا الى الانسحاب، وهذه هي المرة الاولى تضطر فيها الحكومة للانسحاب امام حجب الثقة عنها، مما ادى هذا الامر الى زيادة سيطرة الاحزاب السياسية على الوزارات [٦٩].

في هذه الأثناء اجتاحت البلاد الافكار اليسارية متأثرة بالثورة البلشفية في روسيا، وكانت أول نقابة ذات طابع وطني هي "الاتحاد العام للعمال اليابانيين" وقد تأسست عام ١٩٢١، ليقف معارضاً لجمعية اخرى ذات ميول "شيوعية" أطلق عليها أسم "اتحاد الاشتراكيين" وقد أنشأ زعماء تلك الجمعية في عام ١٩٢٢ الحزب الشيوعي إلا أن سرعان ماحل نفسه [٧٠].

وفي عام ١٩٢٤ عاد حزب سيوكاي لتولي السلطة مرة أخرى وفي عام ١٩٢٥ أقر قانون حق الاقتراع العام الذي أعطي لكل مواطن يبلغ ٢٥ عاماً من عمره من الذكور حق الاقتراع ما دام مقيمًا في دائرته الانتخابية لمدة عام على الأقل فزاد بذلك عدد الناخبين من ٣,٣ مليون إلى ١٢,٥ مليون نسمة، وفي الوقت نفسه أصدر قانون " المحافظة على السلام" من أجل مواجهة الاشتراكيين والشيوعيين والفوضويين وكان ذلك نتيجة للأعمال التي قاموا بها أثناء زلزال " كانتو"[٧١].

شهدت هذه الفترة كذلك تأسيس ثلاث احزاب اشتراكية هي حزب العمال الزراعي وحمو مناصر للشيوعية والحزب الاشتراكي الشعبين أما الحزب الثالث فهو الحزب العمالي الزراعي [٧٢].

ورغم ذلك استمر رجال الاحزاب يشكلون الحكومات اليابانية ، وواصلت الاحزاب تحقيق الانتصارات الساحقة في انتخابات اعوام ١٩٣٢، ١٩٣٦، ١٩٣٧، لكن أهم تلك الانتخابات واميزها كانت انتخابات ١٩٣٦ حيث حققت الاحزاب انتصاراً فعلياً بأغلبية كبيرة تحت شعار "الحكومة القادمة" هل تريدونها برلمانية أم فاشية !! ، ورغم ذلك كله نجد أن السيطرة البرلمانية أخذت تضعف أمام تحكم العسكريين الذين بدأوا يفرضون السياسية الخارجية والداخلية اليابانية الامر الذي جعل الحكومات اليابانية التي كانت تسمى في ذلك الوقت حكومات صورية وفقاً للنظام الدستوري السابق [٧٣].

المطلب الثالث؛ الأوضاع الاجتماعية والثقافية (١٩١٣-١٩٤٥):

بدأت عملية التحديث التي تمت في عصر ميجي تطرح نتائجها على الصعيد الاجتماعي في العشرينات على وجهة الخصوص. فبينما كان تحديث المناطق الحضرية يجري بسرعة كبيرة فأن المناطق الريفية ظلت متخلفة وبقيت معقلاً للأنماط التقليدية، مما ادى الى ان يشهد المجتمع الياباني في هذه المرحلة انفتاحاً حاداً بين المدينة بما تمثله من طابع عربي وفردي والالي والريف ذا الطابع التقليدي الذي يضم القيم والمعايير القديمة [٧٤].

وهكذا بينما تمتعت المدن بالرخاء الناتج من التقدم الصناعي لم يحظى الفلاح الا بجزء من هذا الرخاء، حيث شهد الريف تدهوراً في أسعار المنتجات الزراعية، فقد أنخفض سعر الارز ليصل في عام ١٩٣١ أقل من نصف سعره عام ١٩٢٦، وسعر الحرير ليصبح ثمنه نحو الثلث. وتدهور متوسط دخل الاسرة القروية ليصل الى نسبة ٣٣,٥% من دخلها عام ١٩٢٦، لذلك أصبح الفلاح الياباني في حالة استياء وتزم شديدين من هذه الاوضاع، كما أن زيادة السكان ادى الى عدم قدرة القطاع الزراعي على إطعام الافواه الجديدة مما زاد من معاناة الريف (٧٥).

وبما أن معظم أصول العسكريين من الريف أخذت هذه الاوضاع تثير اهتمامهم. مما أدى إلى انتشار المنشورات بين صفوف الجيش تروج لأزمة القرى اليابانية باعتبارها أعظم القضايا الاجتماعية على الاطلاق. لذلك أخذ العسكريون يحاولون إصلاح هذه الاوضاع (٧٦).

ونظراً للموقف الذي اتخذته القوى الغربية حيال توجهات اليابان فقد بذل المفكرون اليابانيون في هذه الرحلة جهودهم الكبيرة أجل ازالة التأثيرات الغربية وأبعادها عن الافكار والمؤسسات التقليدية اليابانية وأصبح هؤلاء المفكرون ينظرون إلى الغرب باعتبارها القوة الامبريالية التي أصابها الانحطاط والتفسخ الامر الذي يفرض على اليابان أن تتحمل مسؤوليتها لكونها دولة آسيوية من أجل انقاذ آسيا (٧٧).

إن ذلك لا يعني الانغماس في عموم التقاليد الآسيوية، بل أن المفكرين اليابانيين الذين مثلوا هذا الاتجاه بقوا يؤكدون على خصوصية اليابان، ويتضح ذلك من خلال اجابتهم على التساؤل الذي طرحه الفكر الياباني في تلك المرحلة وهو من نحن؟ وكانت الاجابة تدور حول خصوصية اليابان التي تستند وفقاً لرأيهم الى تقاليد تاريخية لا يشاركهم فيها أحد ورفضهم لأي شكل من اشكال التأثيرات الغربية. وكان من أبرز مفكري هذا الاتجاه الجديد واكثرهم نشاطاً في قيادة الاتجاه الرافض للأنماط الجديدة الوافدة والعودة الى التراث الياباني المفكر كيتايكي الذي نادى من خلال افكاره التي تضمنتها كتابة " المخطط العام لإعادة بناء اليابان "بضرورة سيطرة الدولة المحكمة على المجتمع وتعبئة البلاد على نطاق واسع لكي تؤدي رسالتها في نشر المدنية في العالم والغاء كافة معاوني الامبراطور ليقوم بنفسه ومعه شعبه بوضع الأسس الكفيلة بإصلاح الدولة. وفي مجال تأكيده على تفوق الثقافة اليابانية على ما عداها ذكر ان الثقافة الاسيوية القائمة على التعاليم البوذية والتي تسير اليابان على هداها سوف تصبح بمثابة المسيحية الجديدة في العالم (٧٨).

الخاتمة:

يتضح من خلال دراسة عهد الميجي في اليابان (١٨٦٨-١٩١٢) أن هذا العهد مثل نقطة التحول الكبرى في التاريخ الياباني الحديث، إذ نجحت اليابان خلاله في الانتقال من دولة إقطاعية منغلقة تعاني التفكك السياسي والضعف العسكري إلى دولة مركزية حديثة تمتلك مقومات القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية، وقد جاءت هذه التحولات نتيجة إدراك النخبة اليابانية لخطورة

التحديات الخارجية التي فرضتها القوى الغربية، وما نتج عنها من معاهدات غير متكافئة كشفت هشاشة النظام الشوغوني وعجزه عن حماية سيادة البلاد ومصالحها الوطنية.

وقد أثبتت التجربة اليابانية أن مشروع التحديث لم يكن مجرد عملية اقتباس شكلي للنظم الغربية، بل كان مشروعاً إصلاحياً شاملاً اعتمد على إعادة بناء مؤسسات الدولة وفق رؤية قومية هدفت إلى تحقيق التوازن بين المحافظة على الهوية الثقافية اليابانية والاستفادة من منجزات الحضارة الغربية الحديثة؛ لذلك شملت الإصلاحات مختلف القطاعات السياسية والإدارية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، الأمر الذي أوجد قاعدة متينة لقيام الدولة الحديثة.

كما أظهرت الدراسة أن الإصلاحات السياسية التي تمثلت بإلغاء النظام الإقطاعي، وإقامة الإدارة المركزية، ووضع الدستور، وإنشاء البرلمان، أسهمت في تعزيز سلطة الدولة وترسيخ الاستقرار الداخلي، في حين أدى تحديث الجيش وفرض التجنيد الإجباري إلى بناء قوة عسكرية حديثة مكنت اليابان لاحقاً من فرض حضورها الإقليمي والدولي، أما الإصلاحات الاقتصادية فقد أسهمت في تطوير الصناعة والتجارة والنظام المالي والمصرفي، وربط اليابان بالاقتصاد العالمي، في الوقت الذي لعب فيه التعليم دوراً محورياً في إعداد الكوادر البشرية القادرة على استيعاب العلوم والتقنيات الحديثة.

وفي الجانب الاجتماعي والثقافي، نجحت حكومة الميجي في إعادة تشكيل المجتمع الياباني عبر إلغاء النظام الطبقي وفتح المجال أمام الحراك الاجتماعي، مع المحافظة في الوقت ذاته على منظومة القيم القومية التي استندت إلى الشنتوية والكونفوشية والولاء للإمبراطور، وهو ما منح مشروع التحديث طابعاً يابانياً خاصاً يختلف عن نماذج التحديث الغربية الخالصة.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن تجربة اليابان في عهد الميجي تمثل نموذجاً تاريخياً فريداً للتحديث الناجح في المجتمعات غير الغربية، لأنها جمعت بين قوة الدولة، وفاعلية المؤسسات، والانفتاح الواعي على العالم، مع الحفاظ على الخصوصية الحضارية والثقافية، الأمر الذي مكن اليابان من التحول خلال عقود قليلة إلى واحدة من القوى الكبرى في العالم حتى منتصف القرن العشرين.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

١. أثبتت الدراسة أن الضغوط الغربية والمعاهدات غير المتكافئة كانت من أبرز العوامل التي عجلت بسقوط نظام الشوغونية ودفعت اليابان نحو تبني مشروع تحديث شامل.
٢. كشفت الدراسة أن نجاح مشروع الميجي ارتبط بوجود نخبة سياسية واعية أدركت ضرورة الإصلاح الداخلي بوصفه الوسيلة الوحيدة للحفاظ على استقلال اليابان وسيادتها.
٣. بينت الدراسة أن الإصلاحات السياسية والإدارية أسهمت في بناء دولة مركزية قوية أنهت حالة الانقسام الإقطاعي ورسخت سلطة الحكومة المركزية.

٤. أوضحت الدراسة أن دستور ١٨٨٩ والبرلمان الياباني شكلا بداية التحول نحو الحياة الدستورية والنيابية الحديثة، رغم استمرار هيمنة النخبة الحاكمة على القرار السياسي.
٥. أثبتت الدراسة أن تحديث المؤسسة العسكرية وفق النظم الأوروبية مكن اليابان من بناء جيش حديث أصبح لاحقاً أداة رئيسية في توسعها الإقليمي.
٦. توصلت الدراسة إلى أن الإصلاحات الاقتصادية والصناعية أدت إلى تحول اليابان من اقتصاد زراعي تقليدي إلى اقتصاد صناعي رأسمالي متطور مرتبط بالاقتصاد العالمي.
٧. أكدت الدراسة أن التعليم كان أحد أهم مرتكزات التحديث الياباني، إذ أسهم في نشر المعرفة وإعداد الكفاءات العلمية والإدارية القادرة على قيادة عملية التنمية.
٨. أظهرت الدراسة أن حكومة الميجي نجحت في تحقيق نوع من التوازن بين المحافظة على الهوية الثقافية اليابانية والانفتاح على الحضارة الغربية الحديثة.
٩. بينت الدراسة أن التحديث الاجتماعي، ولاسيما إلغاء النظام الطبقي، أسهم في تعزيز مفهوم المواطنة وإعادة تشكيل البنية الاجتماعية اليابانية.
١٠. كشفت الدراسة أن التجربة اليابانية في عهد الميجي أصبحت نموذجاً ملهماً لدول عديدة سعت إلى تحقيق التحديث مع الحفاظ على الخصوصية الوطنية والثقافية .

توصيات الدراسة:

في ضوء ما تناولته الدراسة من مباحث ومحاور متعددة، وما توصلت إليه من نتائج واستنتاجات، يمكن للباحث أن يطرح مجموعة من التوصيات التي يرى أهميتها في فهم تجارب التحديث والاستفادة منها، ومن أبرزها:

١. ضرورة توسيع الدراسات المقارنة بين التجربة اليابانية في عهد الميجي وتجارب التحديث في الدول الآسيوية والعربية، بهدف فهم العوامل المشتركة والمعوقات التي تواجه مشاريع التحديث في المجتمعات غير الغربية.
٢. تشجيع الباحثين على دراسة البعد الثقافي والفكري في مشروع التحديث الياباني، وعدم الاقتصار على الجوانب السياسية والاقتصادية فقط، لما لذلك من أهمية في تفسير نجاح التجربة اليابانية.
٣. الإفادة من التجربة التعليمية اليابانية في بناء الأنظمة التعليمية الحديثة، ولاسيما فيما يتعلق بالربط بين التعليم والتنمية الاقتصادية وبناء الهوية الوطنية.
٤. التأكيد على أهمية تحقيق التوازن بين الانفتاح على التطور العلمي والتكنولوجي العالمي وبين الحفاظ على الهوية الثقافية والقيم الوطنية، باعتباره أحد أهم الدروس المستفادة من تجربة اليابان في عهد الميجي.

قائمة المصادر:

أولاً: المصادر العربية:

١) أدوين أ. رايشاور، **اليابانيون**، ترجمة: ليلى الجبالي، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٩.

٢) أونو، كينيتشي. التنمية الاقتصادية في اليابان .دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٨.

٣) الجميلي، غانم علوان جواد. جذور النهضة في اليابان، ط١، العبيكان للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٤.

٤) خضر، محسن. عناصر التحديث في التجربة اليابانية، مجلة آفاق عربية، السنة الثالثة عشر، بغداد، ١٩٨٨.

٥) درويش، فوزي. اليابان الدولة الحديثة والدور الأمريكي، ط٣، مطابع غباشي، طنطا، ١٩٩٤.

٦) رايشاور، أدوين أولدفاذر. تاريخ اليابان من الجذور حتى هيروشيما، منشورات دار علاء الدين، دمشق، ٢٠٠٠.

٧) رشاد، عبد الغفار. التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٤.

٨) سلمان، منتهى طالب. الوجيز في تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، ط١، مكتبة دجلة، بغداد، ٢٠١٥.

٩) سلمان، نعمان. التجربة اليابانية، ط١، بيروت، ٢٠١٢.

١٠) ظاهر، مسعود. النهضة اليابانية المعاصرة .مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢.

١١) عباس حامد، رؤوف. المجتمع الياباني في عصر مايجي، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٨.

١٢) عباس، رؤوف. التطور السياسي في اليابان الحديثة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد ٨٨، القاهرة، أبريل ١٩٨٧.

١٣) العبد، عفاف مسعد. دراسات في تاريخ الشرق الأقصى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠.

١٤) العجيزي، عبد العزيز. العربية والديمقراطية في اليابان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧، القاهرة، يوليو ١٩٦٩.

١٥) عوديشو، وليم أشيعا. النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة، ط١، المركز الكتاب الأكاديمي، القاهرة، ٢٠١٥.

١٦) فرج الله، سمعان بطرس. العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين (الجزء الأول: ١٨٩٠-١٩١٤)، مطبعة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٤.

١٧) فرج الله، سمعان بطرس. العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، الجزء الثاني، القاهرة، ١٩٧٤.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

1) Beasley, William G. The Meiji Restoration. Stanford University Press, Stanford, California, 1972.

2) Beasley, William G. The Rise of Modern Japan: Political, Economic and Social Change since 1850. Weidenfeld & Nicolson, London, 1990.

3) Craig, Albert M. Chōshū in the Meiji Restoration. Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts, 1961.

4) Duke, Benjamin C. The History of Modern Japanese Education: Constructing the National School System, 1872–1890. Rutgers University Press, New Brunswick, 2009.

5) Duus, Peter. Party Rivalry and Political Change in Taisho Japan. Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts, 1968.

6) Gordon, Andrew. A Modern History of Japan: From Tokugawa Times to the Present. Oxford University Press, New York, 2003.

7) Gordon, Andrew. A Modern History of Japan: From Tokugawa Times to the Present. 2nd ed., Oxford University Press, New York, 2009.

8) In Nish & Charles Duns, European studies on Japan, Tenterden, Kent, England, faul Norbury Publications, 1979.

9) Jansen, Marius B. The Making of Modern Japan. The Belknap Press of Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts, 2000.

10) Morton, W. Scott & Olenik, J. Kenneth. Japan: Its History and Culture. 4th ed., McGraw-Hill Companies, New York, 2005.

11) Nakamura, Takafusa. The Postwar Japanese Economy: Its Development and Structure, 1937–1994. 2nd ed., University of Tokyo Press, Tokyo, 1995.

12) Norman, E. Herbert. Japan's Emergence as a Modern State. Institute of Pacific Relations, New York, 1940.

13) Passin, Herbert. Society and Education in Japan. Teachers College Press, Columbia University, New York, 1965.

14) Reischauer, Edwin O. Japan: The Story of a Nation. Charles E. Tuttle Publishing, Tokyo, 1970.

15) Reischauer, Edwin O. The Japanese. Translated by Leila Al-Jabali, Alam Al-Ma'rifa, Kuwait, 1989.

16) Totman, Conrad. A History of Japan. 2nd ed., Blackwell Publishing, Malden, Massachusetts, 2005.

الهوامش :

(1) Marius B. Jansen, The Making of Modern Japan, Cambridge, The Belknap Press of Harvard University Press, Massachusetts, 2000، p. 334.

(٢) عفاف مسعد العبد دراسات في تاريخ الشرق الأقصى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٠، ص١٢٦؛

William. G. Beasley, The Meiji Restoration, Stanford, Stanford University Press, California, 1972, p. 112–115.

(3) Marius B. Jansen, Op. Cit, pp. 308–315.

(٤) فوزي درويش، اليابان الدولة الحديثة والدور الامريكي ط٣، مطابع غباشي بطنطا، ١٩٩٤؛

Albert M. Craig, Chōshū in the Meiji Restoration، Cambridge, Harvard University Press, Massachusetts, 1961, p. 221–225.

(٥) كينيتشي اونو، التنمية الاقتصادية في اليابان، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٨، ص٦٩؛

Andrew Gordon, A Modern History of Japan: From Tokugawa Times to the Present, Oxford University Press, New York, 2003, p. 52–56.

(٦) منتهى طالب سلمان، الوجيز في تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، ط١، مكتبة دجلة، بغداد، ٢٠١٥، ص٨٨؛

Conrad Totman, A History of Japan, 2nd ed, Malden, Blackwell Publishing, Massachusetts, 2005, p. 345–348; E. Herbert Norman, Japan's Emergence as a Modern State, Institute of Pacific Relations, New York, 1940, p. 89–93.

(٧) وليم اشيعا عوديشو، النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة، ط١، المركز الكتاب الأكاديمي، القاهرة، ٢٠١٥، ص١٩ – ٢٠؛

William. G. Beasley, Op. Cit, p. 102–105.

(8) William G. Beasley Op. Cit, p. 180–183; منتهى طالب سلمان، المصدر السابق، ص٨٩

(9) Andrew Gordon, Op. Cit, p. 56–59.

(10) Albert M. Craig, OP. Cit, p. 245–247.

(11) Marius B. Jansen, Op. Cit, p. 334–338.

(١٢) منتهى طالب سلمان، المصدر السابق، ص٩٠؛

Marius B. Jansen, Op. Cit, pp. 334–340; Andrew Gordon, A Modern History of Japan: From Tokugawa Times to the Present, 2nd ed., New York: Oxford University Press, 2009, pp. 61–64.

(١٣) غانم علوان جواد الجميلي، جذور النهضة في اليابان، ط١، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٤، ص١٠٢.

(١٤) سلمان نعمان، التجربة اليابانية، الطبعة١، بيروت، ٢٠١٢، ص٨٥–٨٦.

(١٥) رؤوف عباس حامد، المجتمع الياباني في عصر مايجي، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٤٢.

(١٦) عفاف مسعد العبد، المصدر السابق، ص١٣٢ – ١٣٣.

(١٧) تشستر ابين، الشرق الاقصى، دار مصر للطباعة، القاهرة، ١٩٥٨، ص١٠١؛

William G. Beasley, Op. Cit, p. 287–293.

(١٨) منتهى طالب سلمان، المصدر السابق، ص٩١–٩٢.

(١٩) كينبتشي أونو، المصدر السابق، ص٧٦.

(٢٠) وليم اشيعا عوديشو، المصدر السابق، ص٢٥.

(٢١) منتهى طالب سلمان، المصدر السابق، ص٩٢.

(٢٢) سمعان بطرس فرج الله، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، الجزء الاول، ١٨٩٠ – ١٩١٤، القاهرة، مطبعة الانجلو – المصرية، طبعة١، ١٩٧٤، ص٧٩.

(٢٣) أدوين أولد فاذر ريشاور، تاريخ اليابان من الجذور حتى هيروشيما، منشورات دار علاء الدين، ٢٠٠، ص١٠٦.

(٢٤) منتهى طالب سلمان، المصدر السابق، ص٩٢.

(25) William G. Beasley, The Meiji Restoration, Op. Cit, p. 306

(26) Marius B. Jansen, The Making of Modern Japan, Op. Cit, p. 336–337

(٢٧) رؤوف عباس حامد، المجتمع الياباني، المصدر السابق، ص٤٤، ٧٨.

(28) W. Scott Morton & J. Kenneth Olenik, Japan: Its History and Culture, 4th ed, Mc Graw–Hill Companies, 2005, New York, p. 116.

(٢٩) غانم علوان جواد الجميلي، المصدر السابق، ص١١٨.

(30) William G. Beasley, The Meiji Restoration, p. 312

(٣١) سمعان بطرس فرج الله، المصدر السابق، ص٨٣.

(٣٢) فوزي درويش، المصدر السابق، ص٧٥.

(33) Albert M. Craig, OP. Cit, p. 310–315; عفاف مسعد العبد، المصدر السابق، ص١٥٠.

(٣٤) وليم اشيعا عوديشو، المصدر السابق، ص٢١.

(٣٥) مسعود ظاهر، النهضة اليابانية المعاصرة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢، ص٦٢.

(٣٦) منتهى طالب سلمان، المصدر السابق، ص٩٤–٩٥.

(٣٧) أدوين رايشاور، اليابانيون، ترجمة: ليلى الجبالي، مجلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٩، ص١١٥–١١٦؛

Conrad Totman, A History of Japan, OP. Cit, p. 370–375.

(٣٨) سمعان بطرس فرج الله، المصدر السابق، ص٨٦–٨٧.

(٣٩) عفاف مسعد العبد، المصدر السابق، ص١٣٩؛

Marius B. Jansen, The Making of Modern Japan, Op. Cit, p. 344–347.

(٤٠) كينيتشي اونو، المصدر السابق، ص٧٢–٧٣؛

Conrad Totman, A History of Japan, OP. Cit, p. 351–354.

(٤١) أدوين أولد فاذر، المصدر السابق، ص٩٨؛

Andrew Gordon, Op. Cit, p. 89–91.

(٤٢) منتهى طالب سلمان، المصدر السابق، ص٩٥؛

William. G. Beasley, The Rise of Modern Japan: Political, Economic and Social Change since 1850, Weidenfeld & Nicolson، 1990, London, p.122–126.

(43) Takafusa Nakamura, The Postwar Japanese Economy: Its Development and Structure, 1937–1994، 2nd ed, University of Tokyo Press, Tokyo, 1995, p.18–20.

(٤٤) رؤوف عباس حامد، المصدر السابق، ص٥٠.

(٤٥) منتهى طالب سلمان، المصدر السابق، ص٩٦؛

Penelope Francks, Japanese Economic Development: Theory and Practice, Routledge, London, 2003, p. 98–100.

(٤٦) رؤوف عباس حامد، المصدر السابق، ص٧٠؛

Kenneth B. Pyle, The Making of Modern Japan, 2nd ed, D.C. Heath and Company, Lexington, 1996, p. 76–80.

(٤٧) سمعان بطرس فرج الله، المصدر السابق، ص٨٥٧ – ٨٦.

(٤٨) فوزي درويش، المصدر السابق، ص٧٧.

(٤٩) أدوين رايشاور، المصدر السابق، ص٢٣٩؛

Dore, R. P., Education in Tokugawa Japan, Routledge, 1965, London, pp. 1–15.

(٥٠) غانم علوان جواد الجميلي، المصدر السابق، ص١١٥؛

Education in the Empire of Japan: In 1871 the Ministry of Education was established. Elementary school was made compulsory from 1872. Duke, B. C., The History of

Modern Japanese Education: Constructing the National School System, 1872–1890, Rutgers University Press, New Brunswick, 2009, p. 45–72.

(٥١) منتهى طالب سلمان، المصدر السابق، ص٩٤؛

Preamble to the Fundamental Code of Education, 1872: "This ambitious plan divided the country into eight university districts, each of which was divided into 32 middle-school districts." Passin, H., Society and Education in Japan, Teachers College Press, Columbia University, New York, 1965, p. 209–211

(٥٢) أدوين رايشاور، المصدر السابق، ص٢٤٠ – ٢٤١.؛

Facts and Details, "History of Education in Japan": "The 1872 School Ordinance mandated a compulsory four-year elementary school system (expanded to six years in 1907) for all children." Jansen, M. B., The Making of Modern Japan, p. 464–467.

(٥٣) عفاف مسعد العبد، المصدر السابق، ص١٣١؛

World History Commons: "This ambitious plan divided the country into eight university districts, each of which was divided into 32 middle-school districts." Duke, B. C., The History of Modern Japanese Education, p. 78–85

(٥٤) رؤوف عباس حامد، المصدر السابق، ص٦٠؛

Passin, H., Society and Education in Japan, Teachers College Press, New York, 1965, p. 68–71.

(٥٥) فوزي درويش، المصدر السابق، ص٧٩؛

Marius B. Jansen, The Making of Modern Japan, Op. Cit, p. 468–471.

(٥٦) أدوين را يشاور، المصدر السابق، ص٢٤١-٢٤٢،

Rutgers Meets Japan: "Murray and Tanaka were instrumental in developing the Second National Plan for Education, as each had a huge role in merging Kaisei Gakko and Igakko into the first 4-year university in Japan, now known as the University of Tokyo." Duke, B. C., The History of Modern Japanese Education, p. 145–152.

(٥٧) عفاف مسعد العبد، المصدر السابق، ص١٣١.

(٥٨) سلمان نعمان، المصدر السابق، ص ١٠٠.

(٥٩) أدوين رايشاور، المصدر السابق، ص٢٤٢؛

William. G. Beasle., The Rise of Modern Japan, St. Martin's Press, New York, 1990, p. 97–104.

(٦٠) فوزي درويش، المصدر السابق، ص٨١.

(61) William. G. Beasley, The Meiji Restoration, Op. Cit, pp. 350–357.

(٦٢) فوزي درويش، الحصور السابق، ص٨١.

(٦٣) سلمان نعمان، المصدر السابق، ص١٠٣.

(٦٤) رؤوف عباس حامد، المصدر السابق، ص٦١.

(٦٥) أدوين أولد فاذر ريشاور، المصدر السابق، ص١٠٢.

(٦٦) محسن خضر، عناصر التحديث في التجربة اليابانية، مجلة آفاق عربية، السنة الثالثة عشر، آذار ١٩٨٨، ص١٠١.

(٦٧) عبد العزيز العجيزي، العربية والديمقراطية في اليابان، مجلة السياسية الدولية، العدد ١٧ / يوليو (تموز) ١٩٦٩، ص٨٩٧؛

Duus, P., Party Rivalry and Political Change in Taisho Japan, Harvard University Press, Cambridge, Mass., 1968, pp. 17–32.

(68) Duus, P., Op. Cit, p. 51–68.

(٦٩) أدوين رايشاور، المصدر السابق، ص١٢٩.

(٧٠) عبد العزيز العجيزي، المصدر السابق، ص٨٩.

(٧١) رؤوف عباس، التطور السياسي في اليابان الحديثة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام المصرية، العدد (٨٨)، القاهرة، أبريل/ نيسان ١٩٨٧، ص ٨٧؛

Universal Manhood Suffrage Law: The law increased the electorate from 3,341,000 to 12,534,360., Gordon, A., A Modern History of Japan: From Tokugawa Times to the Present, Oxford University Press, New York, 2003, p. 155–160

(٧٢) عبد العزيز العجيزي، المصدر السابق، ص٨٩.

(٧٣) ادوين رايشاور، المصدر السابق، ص١٣٩.

(٧٤) تشسترابين، المصدر السابق، ص١٩٩.

(٧٥) عبد الغفار رشاد، التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية، بيروت، مؤسسة الابحاث العربية، الطبعة الأولى، ١٩٨٤، ص١٠٧.

(٧٦) المصدر نفسه، ص ١٠٩.

(77)In Nish & Charles Duns, European studies on Japan, Tenterden, Kent, England, faul Norbury Publications, 1979, PP. 150–151.

(٧٨) عبد الصفار رشاد، المصدر نفسه، ص١٠٨.